

3-2

البضائع الصينية تجتاح الاسواق صناعة الملابس والاحذية المحلية تحتضر



الفخامة لها اسم... الآن أصبح لها عنوان

16

تجارة المفرعات
في رام الله.. «يحرقون
المال» بحجة الفرح

15-14

مراد الريس.. مهندس
ديكور على هامش
دراسة الاقتصاد

7

طلبة من الخليل يتكرون
نظاما للدفع الالكتروني
من رصيد الهاتف النقال

6

جنين: مطالبات بكبح
جماح الغلاء.. وانتقادات
للأسعار الارشادية

منتدى سيدات الأعمال يرد على رئيس التحرير

بعث منتدى سيدات الأعمال ردا على مقالة «يا سايقة الغنمات» لرئيس التحرير الأستاذ حافظ البرغوثي المنشورة في زاوية اقتصادنا بالعدد 16 من ملحقات «حياة وسوق». وفي ما يلي ننشر النص الحرفي لرد المنتدى، عملا بحرية الرأي وإيماننا بحق الرد:

«من سايقة الغنمات ابتدأت الحكاية. ومع حليب النعاج تخرجنا الشهامة، واجتهدنا لنصل الى مبتغانا رغم الصرار المتناثر بين الثنايا..... فأيا حافظ نطلب لك الهدايا في ليلة القدر لتبصر النوايا بعد أن أغدق قلمك علينا بالجهالة، فتلك هي الرسالة.

أدهشنا ما قرأنا في ملحقات جريدة الحياة بقلم حافظ البرغوثي، حول منتدى سيدات الأعمال... ولطالما اعتقدنا أن صحافتنا هي صحافة موضوعية، تحقيقية، مهنية، ولكن يبدو أحيانا أن رغبات الشخص الداخلي في صياغة موضوعه أو كتابة عموده، أو إثارة بعض الضجة حوله يطغى على موضوعية كاتب المقال أو زميلته في العمل التي أرقت مضجعه، وفورت دمه بعد أن خنقتها الناعمات المخمليات وحفزته لكتابة المقال دونما استرشاد.

أبرز ما يلفت نظر القارئ هو محاولة إسباغ صورة معينة عن المنتدى وتأطير عضواته بإطار.. في محاولة لتبرير آلية وطبيعة وإجراءات نشر المقالات عن سيدات المنتدى والتي سعت الجريدة ورئيس تحريرها من جانبه لوضع هذا العمود ضمن الملحقات؛

جانب رئيس التحرير الصواب حين قرر في نهاية المقال وبعنصرية تغيير اتجاهه من منتدى سيدات الأعمال الى «صانعات المخلالات وسايقة الغنمات» والتي ازدرها وقلل من شأنها بهذا الوصف الخالي من الذوق والمهنية، ودونما اجحاف من طرفنا، فإن المنتدى يضم بين عضواته المخمليات هذه القطاعات فهن من هيئته العامة أو المستفيدات من برامجه، حيث يسعى المنتدى ضمن استراتيجيته الى تطوير خدماتهن وإشراكهن في سوق العمل الرسمي لتعزيز دورهن في الاقتصاد. وعليه فإن نسبة كبيرة من قاعدة المنتدى «بمصطلحات البرغوثي» هن «صانعات صابونات» و«مطرزات خلاقات» و«حافرات خشبات» و«ملونات زجاجات» وكلهن فخر لنا ولعائلاتهن وللمجتمع ككل.

حاول رئيس التحرير وعلى حساب مهنية المنتدى الزج بالطبقية في المنتدى ولم يبق عليه إلا أن يشير إلى البرجوازية العفنة والأرستقراطية الأفنة من كثر ما أشار إلى مخملية السيدات ورهافتهن ونعومتهم، طبيعة أعمالهن ونوعية السيارات التي يركبن متجاهلا قوله تعالى: «وأما بنعمة ربك فحدث».

أما تلك الصحافية التي تعتقد أن السيدة الناجحة هي نتاج سيدة مغمورة، مقهورة تمردت على من حولها لتعيش وتبرز في المجتمع؛ هذا شأنها، ولكن أن تعكس ذلك على مقالاتها عن سيدات المنتدى فهذا بلا جدال شأننا ولن نسمح به أو بتحويل دورنا كجهة محاربة لشريكنا الرجل في الحياة.

كان بالإمكان رفع شكوى شتم وتحقير بالنظر لما ورد في المقال من تطاول على السيدات الناعمات ولكننا أثرنا عدم الدخول في هذه المتاهات، ويبقى دورنا الحقيقي كسيدات أعمال وكمندى هو عنوان الحقيقة على الأرض».

حياة وسوق منتصر حمدان

«الأربعة بعشرة شواقل، سعرها أصبح مثل البندورة»، هكذا يعبر الفتى محمد القيسي الذي تقع على كاهله مسؤولية ادارة بسطة لبيع الاحذية وسط مدينة رام الله قبل حلول عيد الفطر السعيد عن واقع مهنته.

القيسي هو من بين عشرات الباعة الذين قدم اغليبتهم من مدينة الخليل المشهورة بصناعة الاحذية والملابس، حيث انتشروا في اماكن مختلفة من شوارع رام الله لعرض مبيعاتهم امام المارة من المواطنين دون ان يتمكنوا من بيع الكثير منها.

ترجع معدلات البيع ناتج بالاساس عن المنافسة الحادة لاسعار الاحذية والملابس الصينية التي حسب رأي اغلبية التجار «أكلت البلد»، وسط تحذيرات من مخاطر شطب الصناعات الوطنية جراء عمليات اغراق اسواقنا المحلية بالبضائع المستوردة من الصين وتركيا.

ويقول القيسي: «نحاول ان نقاوم المنافسة الى حد انني اصبحت اعرض اربعة احذية بعشرة شواقل فقط»، موضعا ان خفض الاسعار وحده بات لا يكفي لمواجهة ما وصفه بفيضان السلع والبضائع الصينية في اسواقنا المحلية.

واضاف: «سلعنا محسوبة على الصناعة المحلية، لكن الناس يفضلون المستورد والارخص»، موضعا انه يفكر جديا بمغادرة هذه المهنة والانتقال للعمل في مهنة اخرى خاصة في ظل التهديد الكبير الذي تتعرض له صناعات الالبسة والاحذية في فلسطين والتي لم تعد قادرة على المنافسة مع السلع المستوردة. حول اقبال المواطنين على شراء الالبسة مع حلول عيد الفطر السعيد، قال: «الاقبال ما زال محدودا على الشراء»، معتبرا ان صرف نصف راتب للموظفين سيكون له انعكاساته على شراء السلع بما فيها الالبسة والاحذية.

وقال: «صحيح اننا نرى حركة مواطنين نشطة في اسواق رام الله، لكن هذه الحركة في غالبيتها شكلية ولا تترجم لعمليات شراء للبضائع والمنتجات المعروضة».

وبعكس القيسي الذي يمكنه موقعه من ترصد حركة الزبائن في الاسواق والحكم على هذه الحركة، فان التاجر ابو احمد صاحب محل لبيع الملابس النسائية وسط رام الله، لديه مؤشرات الخاصة للحكم على حركة الزبائن ويقول: «في اغلب ايام السبت فانني ابيع ثلاثة اضعاف ما بعته هذا السبت (امس)، معلا ذلك بعدة اسباب وعوامل منها ان اغلب المواطنين خارجون من عطلة صيفية او اعراس وافراح اضافة الى مصاريف شهر رمضان المبارك

اسواقنا غارقة بالسلع والبضائع الصينية والتركية على أبواب العيد

صناعة الملابس والجلود مهددة بالانقراض

الملف



الملابس الصينية تغزو الاسواق

ومصاريف العيد وبداية العام الدراسي.

وتابع ابو احمد الذي يعمل في مهنة تجارة الالبسة منذ اكثر من 20 عاما: «ويضاف الى كل هذا العوامل قيام الحكومة بصرف نصف راتب للموظفين في القطاع العام، الامر الذي ساهم بصورة مباشرة في اضعاف القدرة الشرائية للمواطنين».

no effect
without
effect®

HIGH QUALITY
ENERGY DRINK



بسطات الملابس تملأ شوارع رام الله قبيل العيد

التعاقد من الباطن مع شركات إسرائيلية قد يخلق مشاكل مستقبلية لهذه الصناعة.

اما بخصوص صناعة الأحذية، فانها تلعب دوراً اقتصادياً مهماً في الاقتصاد الفلسطيني إذ تشير البيانات المتوفرة إلى وجود 532 مؤسسة تعمل في إنتاج الأحذية منها 518 تعمل في الضفة الغربية والقدس الشرقية و14 تعمل في قطاع غزة وتتركز هذه الورش والمؤسسات في منطقة الخليل ونابلس وذلك نظراً لتركيز مدابغ الجلود فيها، حيث أن 95% من إنتاج هذه المدابغ يستخدم من قبل منتجي الأحذية المحليين.

وكان الرئيس محمود عباس صادق في أوائل الشهر الحالي على قانون معدل لقانون الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية والاتحادات الصناعية التخصصية رقم 2 لسنة 2006.

وقال وزير الاقتصاد الوطني د.حسن ابو لبة، لـ (حياة وسوق)، ان صناعة الملابس وصناعة الجلود مهددة جدا بدون تدخل رسمي من اجل حماية هذه الصناعة التي تتعرض لظروف بالغة الصعوبة في ظل اغراق الاسواق المحلية بالسلع الصينية والتركية.

واضاف ابو لبة: «دون تدخل رسمي من قبل السلطة الوطنية فان هذه الصناعة لن تكون قادرة على المنافسة في ظل غياب الحوافز من قبل السلطة الوطنية من اجل تخفيف التكلفة وتقليل سياسة الاغراق الحاصلة لاسواقنا بالمنتجات الاجنبية وتحديد الصينية والتركية.

كما اكد ابو لبة على اهمية تفعيل دور مؤسسة المواصفات والمقاييس لكي تقوم بدورها في توفير المواصفات والمقاييس لتنظيم عمليات الاستيراد للسلع والتحقق من انطباقها مع المواصفات والمقاييس الوطنية من اجل حماية صحة المواطن وحماية منتجاتنا الوطنية ايضا.

وبخصوص مساهمة هذه الصناعة في الناتج المحلي الوطني فقد اشار ابو لبة الى ان هذا الصناعة كان لها مساهمة كبيرة في الاقتصاد الوطني حيث كان يعمل فيها خلال سنوات سابقة ما يقدر بـ 40 الف عامل في حين تقلص هذا العدد حالياً ليصل ما بين 4000 الى 5000 عامل وعاملة.

واشار ابو لبة الى وجود مخاطر حقيقية تهدد صناعة الجلود الوطنية في ظل حرص شركات اسرائيلية على الاستحواذ على هذا السوق من خلال اغراء تجار محليين لجمع وتزويدها بالجلود الامر الذي ينعكس سلباً على صناعة الجلود لدينا، مشدداً على اهمية اتخاذ اجراءات واضحة للحد من هذه السياسة الاسرائيلية التي تحصل على الجلود من اسواق الضفة وقطاع غزة.

وحسب ما اكدته وزارة الاقتصاد الوطني على موقعها الالكتروني فانه نظراً للوضع الاستثنائي للسوق الفلسطينية والترابط المعقد مع الاقتصاد الإسرائيلي وعدم إمكانية الفصل التام بين السوقين، تم توقيع اتفاقية بارييس مع الإسرائيليين والتي تنص على العمل من خلال اتحاد جمركي ينطبق على المستوردين من كلا الجانبين، مع مراعاة احتفاظ السلطة الفلسطينية بحق اتخاذ بعض الإجراءات التي تتفق مع المصلحة الاقتصادية للسوق الفلسطينية.

وحسب الاحصائيات الرسمية لوزارة الاقتصاد الوطني فان عدد المنشآت العاملة في صناعة الملابس يصل الى قرابة 2000 منشأة كما احتلت صناعة الملابس والنسيج المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في التوظيف، وبلغت نسبة العاملين فيها حوالي 26% من إجمالي العاملين في الصناعات التحويلية وذلك وفقاً احصائيات قديمة عام 1998 2000-.

وفي دراسة نشرتها وكالة الانباء الفلسطينية وفا، فان صناعة الملابس تلعب دوراً اقتصادياً كبيراً، وخاصة في مدينة القدس والمناطق المحيطة بها، إذ يوجد حوالي 27 منتجاً فلسطينياً للملابس الجلدية ويقدر حجم الإنتاج السنوي بـ 86000 قطعة، وتبلغ قيمتها حوالي 10 ملايين دولار أميركي.

ووفقاً لتلك الدراسة فانه يعمل في هذه الصناعة حوالي 350 عاملاً في فصل الشتاء و250 عاملاً في الفصول الأخرى وتتميز صناعة الملابس الجلدية بسيطرة منتج واحد. إذ تقدر حصته من إنتاج هذه الصناعة بـ 64% وحصة المنتج الذي يليه 8%، أما بقية المصانع فهي عبارة عن مشاغل خياطة صغيرة تستخدم صناعة الملابس الجلدية حوالي 3.9 مليون قدم مربع من الجلود منها 23% جلود مصنعة ومخللة في فلسطين، وقد شكلت الجلود كاملة التصنيع والمصنعة في فلسطين 15% من الكمية الإجمالية.

وحققت صناعة الملابس إنجازات كبيرة في الأسواق من حيث الأسعار والجودة إذ ان العديد من المنتجين الفلسطينيين ينتجون لصالح شركات وشبكات توزيع إسرائيلية مشهورة جداً. كما ان المنتج الرئيسي في هذه الصناعة يصدر حوالي 90% من إنتاجه إلى إسرائيل، وان 73% من الإنتاج الكلي للصناعة يتم على أساس التعاقد من الباطن مع شركات إسرائيلية ويسوق 21% من الإنتاج في منطقة القدس الشرقية.

وحسب الدراسة فان المشكلة الرئيسية التي تواجه هذه الصناعة، هي المنافسة غير العادلة مع المنتجين والموزعين الإسرائيليين في منطقة القدس وذلك للسيطرة على الطلب الذي يوفره سوق السياحة، كما أن اعتماد هذه الصناعة بشكل كبير على نشاطات

وقال ابو احمد: «أغلب التجار لدينا باتوا يعتمدون على رواتب الموظفين الذين يعتبرون المصدر الرئيسي لتحريك عجلة السوق الاقتصادية خاصة ان رواتب السلطة باتت هي المصدر المتاح مع اقدام اسرائيل على منع العمال من الدخول الى الخط الأخضر والعمل في المشاريع الاسرائيلية».

وعن طبيعة السلع والمنتجات التي يعرضها في محله، قال ابو احمد: «لا يوجد لدينا منتجات محلية ويمكننا القول بان مصير صناعة الالبسة وحتى الاحذية في فلسطين يتجه نحو الاندثار».

واضاف: «بحكم خبرتي لا تصدقوا ان هناك صناعات محلية حالياً خاصة في مجال الالبسة والاحذية، بل هناك تلاعب وخداع تضليل يمارس من قبل بعض التجار»، موضحاً انه لا يعقل ان يقوم صاحب مصنع بصناعة الاحذية او الملابس بالاستثمار محلياً في هذه الصناعة في حين ان استيراد السلع بات اخص بكثير من استيرادها. ويشكو الغالبية من اصحاب الصناعات الوطنية من مخاطر استيراد المنتجات والبضائع الاجنبية والاسرائيلية على واقع ومستقبل الصناعات الوطنية خاصة في ظل الافتقار للحد الأدنى من شروط المنافسة الامر الذي يدفع العديد من اصحاب صناعاتنا الوطنية للتحويل الى وكلاء لمنتجات وسلع اجنبية في الاسواق المحلية.

وتتعاطم المشكلة في موضوع المنتجات والسلع المستوردة حينما تغيب اية جهات رسمية عن ممارسة عمليات الفحص المخبري للوقوف على نوعية المواد المستخدمة في هذه المنتجات بما فيها الملابس، اضافة الى ان انخفاض اسعار هذه السلع والبضائع الذي يجذب الزبائن اليه لا يعني ان نوعية وجودة هذه المواد جيدة بل على العكس ان شراء الزبون لسلع بسعر معقول قد يكون اجدي له اقتصادياً.

ويعلق رئيس جمعية حماية المستهلك الفلسطيني، صلاح هنية، على ذلك بالاشارة الى ان الجهات المختصة السعودية اجتازت قبل عدة اشهر شاحنة من الملابس الصينية المستوردة للتأكد من انسجامها مع المواصفات والمقاييس السعودية وبعد اخضاعها للفحص تبين انها تحوي مواد مسرطنة ما دفع الى اعادة هذه الشحنة الى موطنها. وقال هنية: «مجرد الكشف عن هذه الشحنة وما يمكن ان ينتج عن ادخال شاحنات صينية مشابهة الى اسواقنا يحتم علينا ان نتخذ اجراءات للفحص والتأكد من سلامة هذه المنتجات خاصة ان الحديث يدور عن تأثيرات صحية على المواطن».

واضاف: «منذ ذلك الحين بدأنا بسلسلة لقاءات وخطوات مع اغلبية الاتحادات الصناعية الفلسطينية بما فيها اتحاد النسيج الفلسطيني والمستوردين واتحاد الملابس الجلدية والاحذية من اجل ممارسة الضغوط باتجاه ضرورة اجراء الفحوصات المخبرية على مثل هذه السلع ورفض تحويل اسواقنا الى مكب نفايات لمثل هذه المنتجات والعمل من اجل حماية صحة المواطنين».

وقال هنية: «يضاف الى ذلك ان نوعية وجودة هذه السلع باتت على المحك رغم ان سعرها منخفض حيث ان اقدام المستهلك على شراء مثل هذه المنتجات باسعار زهيدة لا يعني انه يوفر بل على العكس تماماً».

واوضح ان شراء اربع قطع من تلك الملابس باسعار منخفضة فانه يستهلكها اسرع بكثير من الملابس ذات النوعية الجيدة، موضحاً ان اغلب السلع والبضائع ذات الاسعار المنخفضة تكون في الغالب رديئة من حيث الجودة وهذا بدوره يشكل استنزافاً لاموال شعبنا دون الحصول على خدمة لائقة.

واشار هنية الى حرص لجنة حماية المستهلك على فتح نقاش جدي مع الجهات الرسمية ذات العلاقة بما في ذلك هيئة المواصفات والمقاييس الوطنية ووزارة الاقتصاد الوطني من اجل ضمان تنظيم الاستيراد ووقف فوضى الاستيراد الحاصلة.

وقال: «المشكلة تكمن في انه بإمكان اي شخص استيراد السلع والبضائع الى اسواقنا الوطنية دون معرفة جودة ونوعية هذه البضائع واثارها على صحة وبيئة مجتمعنا».

وتابع: «لا يكفينا ان اسرائيل تعمل على تحويل اسواقنا الى مكب للنفايات، ليقوم البعض من المستوردين بتحويل اسواقنا الى مكب للنفايات من هذه السلع والمنتجات الاجنبية؟!».

والحقيقة ان مجرد جولة في اسواق محافظة رام الله والبيرة تكشف ان معاناة صناعتنا الوطنية في مجال الملابس والاحذية باقية للعيان... ولا يحتاج الامر للكثير من التفسير. بدوره، اجري «حياة وسوق» جولة ميدانية في تلك الاسواق حيث شاهدنا ملابس صينية معروضة في بعض المحال التجارية يصل سعر القطعتين منها الى (5) شواقل، في حين ان اسعار 4 احذية بلاستيكية يصل الى 10 شواقل في حين ان بعض المحال التجارية علق لافتة كتب عليها حصل على اية قطعة ملابس بـ 20 شيقلاً.

واكثر المشاكل التي تواجه اسواقنا تكمن في ان الاستيراد محكوم باتفاقية بارييس الاقتصادية الا ان السلطة الوطنية الفلسطينية قامت مؤخراً بتوقيع عدد من الاتفاقيات التجارية على المستوى الدولي والإقليمي من شأنها تسهيل التبادل التجاري مع العالم الخارجي والانفتاح على الأسواق الخارجية.

الوكيل المساعد في وزارة السياحة والآثار

د. حمدان طه: السياحة الداخلية تسهم في تدوير التنمية الاقتصادية وهي أقل القطاعات تأثيراً بالازمات المالية

مقابلة العدد



د. حمدان طه

حياة وسوق
ملكي سليمان

اعتبر الوكيل المساعد في وزارة السياحة والآثار الدكتور حمدان طه ان السياحة الداخلية في فلسطين هي طاقة كامنة ولا تقل اهميتها عن السياحة العالمية، مشيراً الى ان غياب الوعي باهمية السياحة عند المستثمرين والمواطنين من اهم المعوقات التي تعيق تطوير وتعزيز القطاع السياحي بفلسطين، بالإضافة الى العوائق التي يضعها الاحتلال الاسرائيلي امام هذا القطاع الاقتصادي الهام.

من جانب آخر، أكد طه ان القطاع السياحي هو اقل القطاعات الاقتصادية تأثراً بالازمات المالية والاقتصادية التي تمر بها البلاد، معتبراً ان السياحة الداخلية تسهم في تدوير التنمية الاقتصادية.

وأشار طه إلى ان القطاع السياحي الفلسطيني يحتل موقعا مهما على الخريطة السياحية العالمية ما يؤهله للاضطلاع بدور هام في التنمية الاقتصادية في الوطن وان وزارة السياحة والآثار تسعى في هذا المجال إلى خلق الاجواء المناسبة للاستثمار في القطاع السياحي من خلال القيام بعدد من الخطوات من ابرزها الاعفاء الضريبي للمستثمرين، فيما تركز الوزارة على تشجيع وتطوير السياحة الداخلية والتي لا تقل شأنها واهمية عن السياحة العالمية، مؤكداً في سياق مقابلة خاصة بـ (حياة وسوق) على ضرورة خلق بيئة سياحية مناسبة وصديقة للسائح وكذلك العمل على تطوير المرافق السياحية لتتلاءم مع احتياجات السائح وذوقه والعمل المركز من اجل خلق دليل سياحي قادر وكفؤ ومؤهل بالعديد من لغات العالم بما في ذلك خلق ثقافة عامة لدى التاجر وسائق التاكسي والحافلة العمومية والمواطن.

وفي ما يلي نص المقابلة:

وباعتباره جزءاً لا يتجزأ من الهوية الثقافية الفلسطينية ومشروع ترميم تل بلاطة كان من اهم المشاريع التي نفذت علماً بان هذه المواقع الاثرية تديرها وزارة السياحة والآثار وتحول عائداتها المالية الى موازنة وزارة المالية واننا لا نتطلع الى الإيرادات المباشرة مثل التذاكر ولكن الدخل غير المباشر من خلال تعزيز الجذب للحركة السياحية.

غياب الوعي باهمية الاستثمار

ما هي المعوقات الداخلية التي تعيق تطوير القطاع السياحي في فلسطين؟

هنالك سلسلة من المعوقات الداخلية عدا المعوقات الاسرائيلية والمتمثلة باستمرار الاحتلال، اضافة الى عدم الوعي باهمية الاستثمار في القطاع السياحي، ويجب العمل على تعمية الوعي باهمية السياحة بما في ذلك تطوير ثقافة السياحة ليس فقط لدى المستثمر ولكن للانسان الفلسطيني بوجه عام ويجب ايضا خلق بيئة سياحية مناسبة وصديقة للسائح ومن جانب اخر يتعلق بتطوير المرافق السياحية لتتلاءم مع احتياجات السائح وذوقه والعمل المركز من اجل خلق دليل سياحي قادر وكفؤ ومؤهل بالعديد من اللغات بما في ذلك خلق ثقافة عامة لدى التاجر وسائق التاكسي والحافلة العمومية هذه قضايا تشكل معوقات للعمل في المرحلة المقبلة. ان التنمية السياحية تقاس باقامة السائح وصرفه في المناطق الفلسطينية وليس باعداد السياح فحسب ولكن بالمبالغ التي يصرفها هنا وهي مؤشرات للتنمية السياحية في الاراضي الفلسطينية.

ما مدى تأثير القطاع السياحي المحلي بالازمة المالية التي تعيشها البلاد وكذلك الازمات المالية العالمية؟

لا شك بان القطاع السياحي تأثر كغيره من القطاعات الاقتصادية من الازمة الاقتصادية رغم انه اقلها تأثراً ومصادر التاثر تكمن في انحسار اعداد السياح الوافدين والداخلين وعادة في ظروف الازمات الاقتصادية تصبح السياحة كما لو انها شيء كمالى ومع توفر المصادر المالية لدى الناس دائماً فانها (الناس) تتراجع عن تنظيم الرحلات الداخلية والقيام بالسياحة الداخلية، اذ ان تنمية السياحة التي هي بالاساس طاقة كامنة ولا تقل باهميتها عن السياحة الخارجية بالإضافة الى الاهداف الاخرى وهي تعمية معرفة الانسان الفلسطيني بالاماكن والمساهمة في التنمية

المناطق الفلسطينية وبخاصة في محافظتي نابلس والخليل حوصرتا على مدار سنوات عديدة وهذه الافعال شكلت معوقات موضوعية امام تدفق الحركة السياحية بالإضافة الى الدعاية الاسرائيلية المضادة ضد السياحة الفلسطينية والتي تقوم على تسريب معلومات مضللة للسياح من اول دخولهم نقاط العبور الاسرائيلية من خلال تخويفهم وتحذيرهم من دخول الاراضي الفلسطينية رغم هذه الاجراءات بقيت السياحة الفلسطينية صامدة وهو قطاع تدرس في اصعب الاوقات ويمكن القول ان قطاع السياحة الفلسطينية له الكثير من الخبرة تمكنه من اجتياز الازمات وهو قطاع واعد للمستقبل.

اعادة ترميم وتأهيل المواقع الاثرية

ما هو دور الوزارة في اعادة تأهيل وترميم المواقع الاثرية والسياحية؟

على مدار 15 سنة ماضية من عمل الوزارة قامت بتنفيذ برنامج ضخم لتاهيل وترميم للمواقع الاثرية وتاهيلها كمصدر جذب سياحي مثل الحدائق الاثرية وفي هذا الاطار نفذت الوزارة اعمالاً تزيد عن 200 موقع اثري وتراثي في الضفة الغربية وغزة وشملت اعمال ترميم وتاهيل مبان تاريخية وترميم وتاهيل مواقع اثرية وكذلك اجراء الدراسات اللازمة خصوصاً في مجال ادارة المواقع الاثرية والسياحية، الى جانب تطوير برامج ترويجية للمواقع ومنها على سبيل المثال اعادة تاهيل وترميم مواقع في اريحا كموقع تل السلطان في اريحا القديمة ومن خلال برنامج تعاون ما بين دائرة الآثار الفلسطينية وجامعة روما وايضا تم اعادة ترميم موقع قصر هشام الذي كان مهجوراً في سنوات الاحتلال واصبح اهم موقع اثري لجذب السياحة وبخاصة الداخلية وقد جرت اعمال ترميم وتاهيل في الموقع التاريخي بالتعاون مع العديد من الجهات الدولية وعلى راسها منظمة اليونسكو وجامعة شيكاغو وبدعم دولي متعدد وهناك مواقع اخرى تم تاهيلها شملت مواقع في مدن جنين ونابلس وبيت لحم والخليل وجرى ذلك بالتعاون مع بعض المؤسسات غير الحكومية وفي المناطق التاريخية مثل لجنة اعمار الخليل ومركز حفظ التراث الثقافي في بيت لحم بالإضافة الى مركز رواق ومؤسسة التعاون في القدس والعديد من المؤسسات المحلية العاملة في المجال، كما تم انجاز برنامج طموح في ترميم المواقع الاثرية ليس لغرض تاهيله كموقع سياحي ولكن بهدف الحفاظ عليه باعتباره احد موارد التنمية المستقبلية في فلسطين

ما هو دور وزارة السياحة في تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي وفي تعزيز الاقتصاد المحلي؟

تقوم وزارة السياحة بدور مؤكد في تشجيع الاستثمار في هذا القطاع من خلال سلسلة اجراءات تهدف الى لفت انتباه المستثمرين الى اهمية الاستثمار في هذا المجال المربح باعتبار ان السياحة احد القطاعات الرئيسية غير المستغلة بشكل عام ويتأتى هذا الدور من خلال ما تقوم به الوزارة خلال المؤتمرات التي عقدت من اجل تنمية الاستثمار في فلسطين وفي هذه المؤتمرات لفتت الوزارة الانتباه الى اهمية الاستثمار السياحي في البلاد وخصوصاً في القطاع الفندقي بالإضافة الى مجالات الاستثمار الخاص في المرافق السياحية الاخرى وهناك سلسلة من الاعفاءات الضريبية التي تقوم بها الوزارة من اجل تشجيع الاستثمار في السياحة وذلك انطلاقاً من سياسة الحكومة في تشجيع الاستثمار في مجالات السياحة.

كيف يمكن الاستفادة من اهمية فلسطين على الخارطة السياحية العالمية؟

لفلسطين اهمية فريدة في الكون وهي المنطقة التي شكلت على مدى العصور الماضية جسراً بين القارات الثلاث والحضارات الانسانية يمتد عمرها الى اكثر من مليون عام وهي مهد الديانات السماوية بالإضافة الى التنوع الفريد في الثقافات التي نشأت على ارض فلسطين وامتزجت وكونت الثقافة الفلسطينية والتي تتشكل من فسيفساء فريدة وهذه خاصيات متميزة لفلسطين بلا شك احدى المقومات الدائمة لتطوير فلسطين باعتبار ان فلسطين تشكل مصدر جذب والهام لكل شعوب الارض.

ما هي العراقيل الاسرائيلية التي تقف عقبة امام تحقيق الاستثمار في القطاع السياحي؟

العراقيل الاسرائيلية كثيرة اهمها استمرار الاحتلال الطويل الذي ما زال مسيطراً على الارض الفلسطينية وهو معيق للاستثمار السياحي انطلاقاً من التعريف البسيط للسياحة بانها التجوال الحر فالاحتلال يضع معوقات موضوعية امام تنمية القطاع السياحي في فلسطين والتي تبدأ بالسيطرة على الحدود مع الدول المجاورة والسيطرة على المعابر والتدخل المباشر في الدخول الحر للاراضي الفلسطينية ثم المعوقات الداخلية والتي تمثلت عبر السنوات الطويلة للاحتلال عبر سلسلة اجراءات وعوائق منها سياسات الاغلاق والحواجز واغلاق تام لمناطق ومدن كما جرى في فترة الانتفاضة الثانية حيث فرض الاغلاق المشدد على العديد من

الأزمات المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني

د. محمد نصر*



عاش الاقتصاد العالمي أزمته خانتين متلاحقتين خلال السنوات الأربع الماضية، اندلعت شرارة الأولى في الولايات المتحدة الأميركية عام 2007 نتيجة أزمة الرهن العقاري، وما صاحبها وتلاها من عمليات إفلاس لكثير من المؤسسات المالية، وصلت ذروتها مع انهيار بنك ليمان براذرز ومؤسسات مالية ضخمة أخرى. وامتدت تلك الأزمة إلى أوروبا وآسيا، وتدخلت الحكومات والبنوك المركزية في كثير من الدول لضخ المليارات من الدولارات في الأسواق تفاديا لانهيار النظام المالي العالمي وتجنباً لكساد عظيم يشبه الذي حدث في أواخر العشرينيات من القرن الماضي. وفي الوقت الذي بدا فيه أن الأمور باتت تحت السيطرة وأن السياسات التي اتبعتها الحكومات والبنوك المركزية قد أتت أكلها في إنعاش الأسواق المالية العالمية وطرده شبح الركود الاقتصادي، أطلت الأزمة الجديدة برأسها مع تفجر أزمة الدين العام في الولايات المتحدة وأوروبا، منذرة بأزمة لا تقل خطورة عن الأزمة السابقة. فكيف حدث ذلك؟ وما هي انعكاساته؟

في الولايات المتحدة أدت المبالغ الكبيرة التي ضختها السلطات الأميركية لتنشيط الاقتصاد إلى زيادة العجز في الموازنة وتفاقم الدين العام الذي تضاعف خلال العقد الماضي، خصوصاً في ظل الإنفاق الكبير على حروب أميركا الطويلة في أفغانستان والعراق وعلى برامج الرعاية الصحية والمعونات الاجتماعية، ونتيجة الاقتطاعات الضريبية الكبيرة (في عهد بوش) وضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الأميركي، حتى وصل حجم الدين العام الأميركي في مطلع آب من هذا العام 14.3 تريليون دولار، أي ما يعادل تقريباً الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأميركية (14.7 تريليون دولار عام 2010). ثم جاء الاتفاق بين الجمهوريين والديمقراطيين في الكونغرس لرفع سقف الدين العام، وكان مخيباً للآمال لأنه يزيد من أعباء الدين الأميركي ويثير شكوكاً حول قدرة الحكومة الأميركية على تسديد التزاماتها، ما دفع شركة ستاندرد أند بور لتخفيض تصنيف سندات الدين الأميركي.

في أوروبا انفجرت أزمة مشابهة، فقد تراكمت الديون في بعض دول منطقة اليورو حتى أصبح المستثمرون يخشون أن لا تستطيع تلك الدول تسديد ديونها، وهو ما دفع اليونان وأيرلندا والبرتغال إلى طلب مساعدات إنقاذ لأن حكومات تلك الدول وجدت نفسها غير قادرة على الاستدانة وعلى تسديد الديون. وانعكس ذلك على أسواق المال العالمية التي شهدت اضطرابات كبيرة نتيجة القلق من ركود اقتصادي عالمي، وشكوك حول الوضع التمويلي للمصارف الأوروبية التي تمتلك حصصاً كبيرة في الديون السيادية، وكذلك المخاوف من انتقال عدوى الديون الأوروبية إلى دول أخرى، وبالذات إسبانيا وإيطاليا.

الخلاف الجوهرى بين الأزمة الراهنة والأزمة السابقة أن الأزمة السابقة كانت تتعلق بديون القطاع الخاص، وبالذات ديون المصارف والمؤسسات المالية في أميركا وأوروبا. وعندما انفجرت تلك الأزمة تخلص كثير من المستثمرين من تلك الديون ولجأوا إلى الديون السيادية للحكومات المختلفة في أميركا وأوروبا. أما في هذه الأزمة، فإن المشكلة الرئيسية هي الديون السيادية نفسها، وعدم قدرة بعض الدول على تسديد تلك الديون، ما جعل المؤسسات والحكومات التي استثمرت في تلك الديون (وخصوصاً الصين ودول الخليج وبعض المصارف الأوروبية الكبيرة) تخسر جزءاً كبيراً من قيمة استثماراتها. وبدأ الجميع يبحث عن ملاذ آمن جديد للاستثمار، واتجه الكثيرون إلى الذهب مما جعل أسعاره تقفز بشكل غير مسبوق.

في ظل توالي الأزمات وتكرارها تثار تساؤلات حول انعكاسات ذلك وتأثيراته على الاقتصادات المختلفة، ومن بينها الاقتصاد الفلسطيني. عندما اندلعت الأزمة المالية العالمية السابقة، كانت هناك مخاوف حول تأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني، ولكن تبين أن تلك المخاوف لم تكن في مكانها؛ بل على العكس، فقد ارتفعت معدلات النمو خلال الأعوام 2008 و 2009 بنسبة 6% و 7.4%، على التوالي. هذا لا يعني أن تأثير تلك الأزمة كان إيجابياً على الاقتصاد الفلسطيني، ولكنه يعني أن هناك عوامل أخرى ذات تأثير أقوى على هذا الاقتصاد، ساعدت على نموه بالرغم من الأزمة المالية العالمية نفسها، وبالذات تدفق المساعدات الخارجية وتخفيف بعض الإجراءات والقيود الإسرائيلية.

الاقتصادية الداخلية من خلال المساهمة في عملية تدوير الاقتصاد الداخلي والانعاش الاقتصادي وتأتي أهمية السياحة الداخلية كونها تعوض قليلاً عما تخسره السياحة الدولية خلال حدوث الأزمات المالية العالمية ولا بد من تطوير شروط السياحة الدولية من خلال تاهيل مقاصد سياحية تتناسب مع أذواق الناس ومتطلباتهم وتجاوز الظواهر السلبية المتمثلة باستغلال وخلق برامج خاصة لتشجيع السياحة العائلية علماً بأنه لا صلاحيات لوزارة السياحة والآثار في الرقابة أو تحديد الأسعار للسلع التي تباع في المطاعم والمناطق السياحية، غير أنه لا بد من خلق الوعي الحقيقي لدى المستثمر بأهمية أن تتناسب الأسعار مع الاحتياجات والإمكانات الاقتصادية وأيضاً خلق برامج متنوعة تأخذ بعين الاعتبار إمكانيات الناس المالية.

ما هو وضع القطاع السياحي بالقدس الشرقية ومتابعتكم له؟

حقيقة أن القطاع السياحي في مدينة القدس هو أحد القطاعات الاقتصادية التقليدية ذات الباع والخبرة ورغم الإجراءات التعسفية الإسرائيلية ضده والتي حدثت من تطوره من البقاء والاستمرار إلا أن هذا القطاع الذي يعاني من تحديات كبرى بحاجة إلى المزيد من الدعم والاهتمام ليتمكن أولاً من البقاء وثانياً من تطوير إمكانياته مستقبلاً فالقطاع السياحي المقدسي جزء لا يتجزأ من شبكة القطاع السياحي الفلسطيني ولدينا مكتب للوزارة في بلدة العيزرية لمتابعة ملف السياحة بالقدس الشرقية ولكن القطاع السياحي الفلسطيني خلق آلية ذاتية من خلال ممثلي هذا القطاع لتنظيم وضعه وإدارة شؤونه.

فروع سياحية جديدة

ما هي أكثر المناطق ذات القابلية لإقامة مشاريع استثمارية سياحية فيها؟

رغم أن السياحة تاريخياً تركزت في أماكن معينة مثل القدس والخليل وبيت لحم إلا أننا بالوزارة نعتقد أن كافة الأماكن الفلسطينية مؤهلة للتطوير السياحي ومنها مصادر جذب سياحي سواء للسياحة الداخلية أو السياحة الدولية بما في ذلك مناطق جنين وطولكرم وقلقيلية وإريحا بالإضافة إلى الخليل وغزة وقلقيلية تمتلك مقومات تاريخية وثقافية ودينية وطبيعية ولكن العديد منها بحاجة إلى تاهيل وتطوير بما يمكن من تطوير السياحة بفروعها ليس فقط السياحة التقليدية والسياحة الدينية ولكن أيضاً فروع جديدة للسياحة الثقافية والسياحة الريفية والسياحة العلاجية والسياحة التعليمية.

ما هي موازنة الوزارة وهل هي كافية؟

إن موازنة الوزارة المقررة من الحكومة ضئيلة تقترب من 5 ملايين دولار وهي بحاجة إلى المضاعفة لتمكين الوزارة من الإيفاء بدورها علماً بأن مجالات تطوير القطاع السياحي تعتمد بالدرجة الأولى على القطاع الخاص وعمليات الترميم والتأهيل تعتمد على المساعدات الدولية والمانحين.

كيف تشجع الوزارة على تطوير السياحة الداخلية وبخاصة في مدينة رام الله؟

إن السياحة الداخلية تشكل رافداً هاماً في السياحة بشكل عام وهناك عمل دؤوب لتطوير إمكانيات السياحة الداخلية من خلال خلق مقاصد سياحية تلبي احتياجات السياحة العائلية والتعليمية والطلابية ولوحظ خلال السنوات الماضية وجود توجه لدى شعبنا بالتجوال داخل أرجاء محافظات الوطن سيما بعد الانفراج الأمني المحدود الذي طرأ مؤخراً على ذلك وينشط ذلك بخاصة خلال الأعياد والعطلات الرسمية وهناك مزيد من السياح يتنقلون بين المدن والمحافظات بقصد التعرف والتسوق بالإضافة إلى وجود برامج تشجع فلسطينيي عام 48 لزيارة محافظات الضفة الغربية خصوصاً مدن جنين وطولكرم وقلقيلية ونابلس والخليل وتنبع أهمية السياحة الطلابية والتي تشكل رافداً رئيسياً في مواسم الزيارات الطلابية وهناك عشرات الآلاف الطلاب يزورون المواقع الأثرية والتاريخية ومناطق الاستجمام، أما السياحة الداخلية في رام الله فإن الوزارة تشجع ذلك من خلال القيام بمشاريع إعادة تاهيل وترميم للمواقع الأثرية كمواقع جذب سياحي فعلى سبيل المثال في السنوات الأخيرة تم تاهيل موقع الشيخ أحمد القطراني الواقع ما بين بيرزيت - عطارة كحديقة أثرية وتراثية تستقبل السياح خصوصاً السياحة العائلية وكذلك مناطق جرت إعادة تاهيلها بهدف جذب السياحة الداخلية إليها منها عيون دورا القرع وتم تاهيل مبان تاريخية في مدينتي رام الله والبييرة وتاهيل كنيسة القديسة مريم بمدينة البييرة وتاهيل متحف رام الله وفتحته للزوار والذي يعتبر أحد المقاصد الرئيسية للسياحة الداخلية الطلابية وإلى جانب ترميم وتاهيل العديد من المواقع الأثرية في منطقة رام الله وعدد من المقامات التاريخية وبالتعاون مع المؤسسات غير الحكومية والبلديات لتطوير مسارات سياحية كالمسار الصوفي وبالتعاون مع مؤسسات الروضة والذي يمتد من بيرزيت حتى بيت ريماء وواد صريدة كمسار طبيعي بدأ يصبح ضمن المسارات السياحية الداخلية ويقع ما بين كفر الديك ودير بلوط وعين عريك ضمن قائمة أولويات وزارة السياحة ومناطق أخرى في غرب رام الله منها تاهيل قلعة رأس سمحان في قرية رأس كركر بمبادرة من الأهالي والتعاون مع الوزارة والمؤسسات وكذلك يتم العمل على إعادة تاهيل قلعة نعلين بالتعاون مع البلديات والأهالي والمؤسسات وهناك العديد من مشاريع الترميم في المحافظة تنتظر التمويل من قبل المؤسسات المانحة.

ربما يكون تأثير الأزمة الحالية على الاقتصاد الفلسطيني مختلفاً قليلاً هذه المرة نتيجة انخفاض قيمة سندات الدين الحكومية، وليس لدينا معلومات كافية حول حجم استثمارات سلطة النقد والبنوك الفلسطينية في سندات الخزينة الأميركية أو الأردنية أو غيرها، وبالتالي لا نستطيع تقدير خسائرها نتيجة تدني قيمة تلك السندات. كما أن احتمال تراجع قيمة الدولار يمكن أن يؤدي إلى انخفاض قيمة احتياطي سلطة النقد والبنوك الفلسطينية من الدولار والعملات المرتبطة به، وإلى خسارة جزء من قيمة مدخرات الفلسطينيين بهذه العملات، سواء داخل فلسطين أو خارجها، ولكن الأمر يتوقف على مدى تراجع سعر صرف الدولار وحجم تلك المبالغ. وما عدا ذلك، فمن غير المتوقع أن يكون تأثير الأزمة المالية الحالية على الاقتصاد الفلسطيني مختلفاً كثيراً عن المرة السابقة من حيث محدوديته. السبب هو أن مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني داخلية نتيجة الاحتلال الإسرائيلي والحصار الخانق الذي تفرضه سلطات الاحتلال على الأراضي الفلسطينية وغير مرتبطة بشكل مباشر بالأزمات الدولية الخارجية. فالمصدر الرئيسي لنمو الاقتصاد الفلسطيني كان، ولا يزال، الإنفاق الحكومي الذي يعتمد على ثلاث قنوات رئيسية، الأولى مساعدات الدول المانحة وهي ذات طابع سياسي غير مرتبط بالأزمة المالية العالمية، والثانية عائدات الجمارك والضرائب التي تجبها إسرائيل نيابة عن السلطة الوطنية (المقاصة)، وهي تتأثر بحجم الواردات والعملية في إسرائيل وتأثير الأزمة العالمية عليها محدود، والثالثة الضرائب المحلية التي قد تنخفض قليلاً نتيجة التباطؤ الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، ولكن يمكن زيادتها عن طريق تحسين الكفاءة في تحسين الجباية ومنع التهرب الضريبي. المصدر الثاني للنمو هو الاستهلاك الخاص والذي يعتمد على انتظام السلطة الوطنية في دفع رواتب موظفي القطاع العام واستمرار تحويلات العاملين في الخليج وإسرائيل، وتأثير الأزمة المالية العالمية عليها محدود وغير مباشر. أما الصادرات الفلسطينية، فهي أيضاً لن تتأثر كثيراً بالأزمة المالية لأنها ضعيفة أصلاً ومحصورة بشكل كبير في إسرائيل (التي قد تتأثر بأزمة الدين الأميركي وتخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة). أما الاستثمار الخاص فمن المحتمل أن يتأثر بالتطورات الاقتصادية العالمية والاضطرابات في أسواق المال الأميركية والأوروبية نتيجة حالة الهلع التي تصيب المستثمرين في مثل هذه الظروف، ولكنه يتأثر أكثر بالتطورات السياسية في البلدان المجاورة، وبالذات التحولات السياسية والحركات الشعبية في المنطقة، وتعتبر عملية السلام، وغموض الوضع السياسي في الأراضي الفلسطينية بانتظار استحقاقات أيلول.

الاسعار التي وضعتها وزارة الاقتصاد الوطني اعلى من السائدة في السوق

جنين: مطالبات بكبح جماح الغلاء.. وانتقادات للأسعار الارشادية



اسواق جنين مكتظة بالمتسوقين دون اي اهتمام بترشيد الاسعار

الخضار ومنتجات ومشتقات الألبان والبيض والدواجن تختلف من محافظة لأخرى بناءً على تكلفة الانتاج والنقل، ومن هنا فإن أسعار الخضار في جنين أقل من بقية المحافظات، وهذا يجب أن يؤخذ بالاعتبار». الأمر الآخر الذي يقترحه أبو الرب أن يتم تحديد أسعار الخضار بشكل يومي، فالأسعار تختلف من يوم لآخر، ولا يعقل أن يتم تحديد أسعار الخضار لمرة واحدة.

كما طالب أبو الرب الوزارة بمراقبة جودة المواد المستوردة، حيث إن كثيراً من البضائع في الأسواق المحلية ليست مطابقة لشروط السلامة، وعدد كبير من المواد التي نشترها تكون أسعارها أعلى من قيمتها الحقيقية، والبعض يستغل جهل المواطن بمكونات ومواصفات هذه المواد، وطالب أيضاً بالتشديد في مواصفات هذه المواد، بما يتلاءم مع أسعار البيع.

عماد، وهو تاجر مواد تموينية، استغرب الحديث عن تحديد أسعار، وقال: «أنا لم أشعر بهذا القرار، ولم أسمع بقوائم تحديد الأسعار، وهذا حديث ليس له أساس، المطلوب أن تراعي الوزارة والسلطة ظروف الناس، وأن تعمل على دعم عدد من السلع الرئيسية، وهذا أمر يمكن أن يساهم في التخفيف من تكاليف الحياة، أما أن يدور الحديث عن بعض السلع، ويتم تحديد أسعارها بصورة لا نعرف كيف، فهذا لا يفي بالغرض».

الماضية بخصوص تعميم قوائم تسعير. ويرى بريكي أن الأمر ليس سهلاً، ويحتاج أسساً غير متوفرة، وقال: «من يضمن لنا سعر شراء الدواجن يوميا؟ هل يمكن إلزام تجار الجملة بالشراء من المزرعة بسعر محدد؟ عندها يمكن تحديد هامش ربح، لكن بهذه الطريقة فالأمر مستحيل».

فادي يوسف، وهو بائع فواكه في سوق جنين، لم يكثر أبداً بما تنشره الوزارة، ويقول: «كيف لي أن التزم بسعر يتم تحديده في المكاتب؟» ويضيف: «من يريد أن يضع قوائم أسعار عليه أن يكون في الأسواق يوميا، فأسعار الفواكه والخضار تختلف بين ساعة أخرى، فمثلاً نشتر في الصباح بسعر، وفي المساء نشتر بسعر مختلف، قد يكون سعراً أعلى أو سعراً أقل. وعند الحديث عن تحديد أسعار للمستهلك، لا بد من تحديد أسعار الجملة، وتحديد نسبة ربح، وطالما هذا غير مطبق فالحديث عن أسعار غير معقول». وقال: «أنا أحدد السعر الذي أبيع به، ولا يهمني بأي سعر يبيع الآخرون».

مدير وزارة الثقافة في جنين عزت أبو الرب قال إن تحديد الأسعار فكرة جيدة، وتحتاج لدراسة حقيقية وشاملة يمكن من خلالها تحديد مستوى الأسعار على مختلف المنتجات الأساسية. وأضاف: «بناءً على مراجعة الأسعار فإنها لم تراخ الاختلاف في المحافظات المختلفة، خاصة وأن أسعار

والتحليل، وضمان جودة البضائع ومطابقتها للموصفات التي تحافظ على حق المستهلك في الحصول على منتجات مناسبة».

واعتبر أن الوزارة إذا كانت معنية بـ«وضع معين» فعليها إجراء دراسات متعمقة في وضع السوق، وذلك بالتشاور مع القطاعات التجارية المختلفة، وأن تراعي كل تفاصيل العملية التجارية من تكلفة الانتاج، وتكلفة التشغيل، وجودة المنتج، وأن تعتمد لإجراء مثل هذه الدراسات على مختصين لديهم قدرة على إجراء مسوحات حقيقية، ولديهم القدرة على وضع تصورات صحيحة، على أن يكون ذلك بالتشاور مع منتسبي القطاع، حتى نحافظ على جودة ما نقدم للمواطن.

صادق بريكي، وهو تاجر مواد تموينية ومجمدات وصاحب محل بيع دواجن في مدينة جنين، يقول إنه لم يتلق أية قائمة بأسعار من قبل أية جهة. ويعتبر أن تسعير المواد الغذائية بشكل عام، والدواجن ومشتقات الألبان والمجمدات غير منطقي، فأسعار هذه المواد تتقلب من يوم لآخر، ولا يرى أن بإمكانه الالتزام بسعر، فالأمر يتعلق بالعرض والطلب، ويقول: «يوم يكون سعر كيلو الدواجن ثمانية شواقل، وفي اليوم التالي يصبح عشرة شواقل، وهكذا هي الحياة، فكيف يمكن أن نحدد سعر البيع دون أن نتمكن من تحديد سعر الشراء؟» وأكد أن أحداً لم يزره خلال الفترة

حددت وزارة الاقتصاد الوطني أسعار حزمة من المواد الغذائية، وطالبت التجار بالالتزام بها،

حياة وسوق
عاطف أبو الرب

وبالرغم من هذا الاجتهاد، وهذا الجهد الذي بذلته الوزارة في سبيل تحديد الأسعار، إلا أن أثر هذه الخطوة لم يكن واضحاً لدى المواطنين في جنين، الذين عبر عدد منهم عن عدم اكتراثه بالخطوة، وآخرين رحبوا بالمبدأ وطالبوا بخطوات جديدة لحماية الأمن الاجتماعي.

المواطن جبر سعيد قال انه يتابع ما يصدر عن وزارة الاقتصاد من تعميمات، وان دخله محدود، ويبنى آمالاً على ما تروج له الوزارة، ولكنه قال: «شعرت بخيبة أمل من القائمة التي نشرت، فمثلاً أسعار الجبن البلدي في جنين 18-20 شيقلاً، في حين حددت الوزارة السعر بأعلى من ذلك».

وأضاف: «بخصوص الخضار، فإن جميع الأسعار الواردة في قائمة وزارة الاقتصاد الوطني أعلى من الأسعار المتداولة في سوق جنين. وقال ما نريده أن يتم تحديد الأسعار وفق معدل الدخل، ولا يجوز أن تكون أسعار رام الله وأسعار جنين موحدة، فتكاليف الحياة في رام الله مرتفعة، ومعدل الدخل في رام الله مرتفع». وطالب سعيد الوزارة بخطوات حقيقية تخفف عن المواطن التكاليف الباهظة، واعتبر تحديد الأسعار أمراً ضرورياً، لكنه يرى أن آليات التحديد ليست بالمستوى المطلوب.

المواطن توفيق جمعة قال ان المطلوب هو وجود دعم حقيقي للمواد الأساسية والضرورية، وقضية وضع أسعار بالطريقة التي تمت لا تفي بالغرض. أما بخصوص القائمة التي أعلنتها وزارة الاقتصاد الوطني فقال ان لا شيء ملموس فيها بالنسبة لسلة المشتريات. واقترح جمعة أن يتم تخفيض الجمارك والضرائب على السلع الرئيسية، وذلك حتى يمكن تخفيض سعرها بصورة معقولة، وأضاف: «ما حصل من تحديد أسعار لم ينعكس على مشترياتنا، ولم نشعر به نهائياً».

رئيس الغرفة التجارية الزراعية في جنين هشام مساد قال: «من جانبنا لم يؤخذ رأينا فيما قامت بها وزارة الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بتسعير المواد الرئيسية، سواء كانت هذه القوائم استرشادية أم إلزامية، هذا مع العلم أن الغرف التجارية هي الأكثر معرفة بشؤون القطاع التجاري»، واستهجن أن تقوم الوزارة بوضع قوائم للأسعار سواء كانت استرشادية أم إلزامية، في وقت أن السلطة التزمت بنظام السوق الحر، ما يعني عدم وجود أي دور لها في تحديد الأسعار. وقال: «إذا أخذنا بهذا الرأي، فإن وضع قائمة أسعار لا قيمة له، حيث إن تحديد الأسعار مخالف لمبدأ أساسي يقوم عليه نظام السوق الحر».

وأضاف: «هذه الأسعار، وهذه القوائم لم تؤثر على السوق حتى الآن، فهي لم تلزم التاجر بسعر محدد، ولم نر أو نسمع أي تاجر أعلن التزامه بهذه القوائم، والسؤال هنا إذا لم تكن هذه القوائم بهدف تطبيقها، فما هي الفائدة المرجوة من نشرها؟».

وخلص مساد إلى القول: «المطلوب من وزارة الاقتصاد الوطني مراقبة المنتجات التي يتم تداولها في الأسواق، ومنع التلاعب والغش

طلبة من الخليل يبتكرون نظاما للدفع الإلكتروني يعتمد على رصيد الهاتف النقال

حياة وسوق
وسام فوزي الشويكي

بات بإمكان أصحاب الكراجات ومجمعات السيارات، أو من له علاقة بالمحاسبة والدفع الإلكتروني، تحصيل الأجرة أو ثمن البضاعة ذاتياً دون تدخل الموظف، من خلال «خصم المبلغ من رصيد الزبون في الهاتف الخليوي»، بطريقة إلكترونية، ميسرة ومريحة، بعد أن استطاع ثلاثة طلبة خريجين من جامعة بوليتكنك فلسطين بمدينة الخليل، ابتكار نظام لإدارة ومحاسبة هذه الطريقة باستخدام الهاتف الخليوي، على نحو ما يمكن اعتباره بديلاً عن البطاقة الائتمانية والبنكية (الفيزا كارد والماستر كارد). وتتدخل في هذه الطريقة بشكل أساس تقنية «البلوتوث» من خلال الدخول إلى شريحة السائق ومعرفة بياناته، وفحص صلاحية هذه الشريحة لاستخدام الخدمة من عدمه، وفق ما يشرح الخريج المهندس شادي عرفة، في حديث لـ «حياة وسوق» عن

كيفية ابتكاره وزميلين له (محمود الجندي وشري وزوز)، لهذا النظام، كحصوله دراستهم الجامعية (مشروع تخرج) في مجال «هندسة الاتصالات والإلكترونيات».

ويوضح عرفة: بعد فحص شريحة الهاتف الخليوي للزبون أو السائق تفتح البوابات بطريقة إلكترونية، وعند الخروج وخضوعها كذلك للفحص والتأكد من صاحب السيارة تفتح الأبواب للخروج، ويتم خصم مبلغ الأجرة المراد من رصيد شريحة الجوال، ويتم تحويل هذا المبلغ إلى صاحب الكراج أو الموقف.

ويتكون المشروع الذي ابتكره عرفة والجندي وزوز،

وأشرف عليه المهندس أيمن وزوز، من المعدات والبرمجيات التي تشتمل على جهاز حاسوب مركزي وجهاز هاتف محمول ومجسات لاكتشاف وجود السيارة ووحدة بلوتوث وشاشات عرض، بالإضافة إلى الدائرة الإلكترونية التي تربط



شادي عرفة

المجسات والحاسوب. ويرد المهندس أيمن وزوز، الذي أشرف على الطلبة في إنجاز هذا المشروع (النظام)، أهمية المشروع إلى كونه يقوم على استغلال الهاتف المحمول وتقنياته المتزايدة عن طريق التعرف على هوية المستخدم والمحاسبة عن طريقه كذلك دون تدخل موظفي الموقف، فالدخول والخروج والمحاسبة

للزبون أو السائق تفتح البوابات بطريقة إلكترونية، وعند الخروج وخضوعها كذلك للفحص والتأكد من صاحب السيارة تفتح الأبواب للخروج، ويتم خصم مبلغ الأجرة المراد من رصيد شريحة الجوال، ويتم تحويل هذا المبلغ إلى صاحب الكراج أو الموقف.

ويتكون المشروع الذي ابتكره عرفة والجندي وزوز،

تدار ذاتياً. ويشير المهندس شادي عرفة إلى أن هذا النظام غير محصور في مواقف السيارات، وإنما يمكن تنفيذه في مختلف المؤسسات التجارية كالسوبر ماركت مثلاً، وما له علاقة بالمحاسبة الإلكترونية، ويتم ذلك بطريقة ميسرة دون إضافة أجهزة ذات تكلفة عالية.

ويقوم البرنامج على معرفة رقم الشريحة الموجودة داخل الهاتف الخليوي للزبون، من خلال اتصال مع قاعدة البيانات لدى شركة الاتصالات الخليوية للتأكد من سلامة الشريحة، ثم عن طريق اتصال آمن مع الشركة يتم خصم الرصيد المطلوب، يبين عرفة.

واعتبر عرفة أن هذا النظام يمكن أن يشغل بديلاً عما يعرف بـ «الماستر كارد» وبطريقة أكثر أمناً وبعيدة عن البنوك، كما من خلالها يمكن عمل جدولة للديون المترتبة للشركة.

وقضى الطلبة الثلاثة معظم وقتهم في الشهور الأخيرة من الدراسة حتى التخرج في الجامعة، في أعداد وتنفيذ هذا المشروع، تطلب منهم الاطلاع على مراجع ومصادر أخرى خارج مساق الجامعة لجمع معلومات وافرة لإنجاز مشروعهم على وجه دقيق وفعال، استدعاهم إلى تعلم سبع لغات برمجة جديدة أخرى.

ويقول الخريج المهندس محمود الجندي لـ «حياة وسوق»: «قمنا بإنجاز هذا المشروع وبنائه من مرحلة الصفر.. بنينا قاعدة بيانات خاصة فينا تمثل بيانات المستخدم في شركة وهمية.. وبنينا مجسماً لكراج سيارات تم تنفيذ المشروع عليه بشكل كامل».

ويرى الجندي في تطبيق هذا المشروع لدى الكراجات أو المجمعات أو السوبرماركت أو غيرهم، توفيراً للجهد والوقت والتيسير على المستخدمين، بـ «الاستغناء عن الكاش وضبط الأمور بشكل أكبر».

ويلفت الجندي إلى أن التكلفة المستخدمة في هذا المشروع قليلة، لكنه يشدد على ضرورة أن يحظى بدعم ورعاية وتمويل على نطاق كبير، يصل إلى دعم حكومات ودول، خصوصاً وأن كفاءة خريجي الجامعات المحلية لا تقل مكانة ورفعة عن كفاءة الخريجين في الدول الأجنبية، والعقول في الدول العربية لديها القدرة على الإبداع والابتكار رغم قلة الإمكانيات ومحدودية الموارد، إلا أن ذلك لا يقف عائقاً أمام تفجر طاقات مبدعة كاملة، على حد وصف المهندس الجندي.

ويوضح المهندس وزوز، المشرف على المشروع، أن هذا النوع من المشاريع يعتبر حديثاً ودقيقاً بحيث لا يعمل النظام بوجود أي خلل، وهي من أهم العوائق والتحديات التي واجهت المشروع في التعامل مع القطع والبرامج، التي استطاع التغلب عليها من خلال المثابرة والنشاط، وهو ما ميز الطلبة الثلاثة المشتركين في تنفيذه، حيث نعتهم وزوز بـ «أنهم بحق مبدعون» استطاعوا معرفة برامج الهاتف الخليوي وبعض لغات البرمجة الحديثة، من خلال الاطلاع على المصادر الخارجية والتنقيب عن المعلومات وتعلم أشياء جديدة لم يتلقوها في مساقاتهم الجامعية.

ولفت المهندس وزوز إلى أن أكثر ما يميز هذا المشروع أنه يستخدم أجهزة بسيطة وميسرة ومتوافرة وتكلفته قليلة بالمقارنة مع أنظمة ومشاريع إلكترونية أخرى.

وعن إمكانية تطبيقه بشكل عملي وواقعي، أمام يسرة الأجهزة وقلة التكلفة، أكد وزوز أن هذا المشروع يمكن أن يصبح منتجاً صالحاً للاستخدام مباشرة وأن يخرج إلى حيز الوجود على هيئته الكاملة والتامة إذا أدخلت إليه بعض الإضافات، واتيح له الدعم والإمكانيات وبعض التطورات الطفيفة، كما يمكن تعميم فكرة هذا المشروع ليشكل بديلاً عن البطاقة الائتمانية والبطاقة البنكية لتصبح خدمة إضافية في مزود الخدمة في الهاتف الخليوي وهي المحاسبة ودفع الأجر من خلال شركة وسيطة.. وبهذا يصبح الثلاثة ممن يواصلون إيقاد شعلة ومنازة العلم ومناصفة الدول المتقدمة.

THE WINNING TEAM

PEUGEOT MOTION & EMOTION

200 عام



المعرض: البيرة، شارع القدس، هاتف: 02 240 8039

AUTOzone

المواطن يسأل..

هل تغطي إيرادات السلطة نفقاتها؟

أثيرت العديد من التساؤلات مؤخرا، حول ميزانية السلطة الوطنية، خاصة في ظل أزمة الرواتب التي شهدناها مؤخرا، وبرز من بين هذه التساؤلات سؤال مركزي: هل تكفي الإيرادات التي تجبها السلطة من المواطنين على شكل ضرائب وغيرها لسد النفقات والالتزامات المترتبة عليها، أم لا؟ بعيدا عن تصريحات المسؤولين وآراء الخبراء، ماذا يعتقد المواطن؟ هل هو مقتنع بكفاية الإيرادات؟ هل يرى بدا من المساعدات؟ طرحنا هذه التساؤلات على مجموعة من مواطني محافظة نابلس، وفي ما يلي اجاباتهم الحرفية.

حياة وسوق
بشار دراغمة



أحمد ابو بكر

فنان وكاتب مسرحي

حسب رأيي لا يكفي... السلطة لديها الكثير من الدفعات الاساسية اليومية المكلفة مثل طعام افراد الامن، بالاضافة الى مصاريف صيانة كافة المرافق الحكومية واهمها المستشفيات والتعليم.

وهناك أشياء تكلف السلطة الكثير من المصروفات، مثلا الخدمات العامة وبعض الاغراض الخارجية وهي وحسب تقديرهم لها الاولوية، فهم يعطون الاولوية لما هو مهم لاستمرار السلطة، أما دفع الرواتب فيعتقدون انها (مشكلة) تحل في أي وقت.



عنان الناصر

معد ومقدم برامج في إذاعة صوت النجاح

على ما يبدو أن الأزمة المالية الراهنة التي تمر بها السلطة الفلسطينية تضعنا أمام تحديات جسام حيث يبدو جليا أن إيرادات السلطة لا تكفي لسد الاحتياجات الأساسية في ظل التوجه نحو استحقاق سياسي مهم في أيلول القادم لإعلان دولة فلسطينية مستقلة فإذا ما حصلنا على هذا الاعتراف هل سنبقى معتمدين على المساعدات والمنح الخارجية؟ الإيرادات غير كافية وهذا يتطلب إعادة النظر في كثير من القضايا وحسب مختصين فإنه لا يمكن التوجه نحو رفع الضرائب فقد رفعت بما فيه الكفاية.

وبالتالي يجب البحث عن مصادر تمويل دائمة يمكن الاعتماد عليها مستقبلا للابتعاد او التخفيف من البقاء على المساعدات والمنح الخارجية ولا بد من اعداد خطط ورؤى استراتيجية تخرجنا من الوضع الراهن.



مريم الكخن

موظفة تسويق

إيرادات السلطة لا تغطي نفقاتها، لأن الميزانية العمومية في الدولة تنقسم لجانبين، الأول هو الإيرادات والتي تشمل على عائدات الدولة من مساعدات مالية أو عينية وما في الدول من موارد وكذلك الضرائب والرسوم بمختلف أشكالها، والثاني جانب النفقات والذي يشمل الرواتب والمصروفات بمختلف أشكالها، وما نلاحظه أن الإيرادات لدى السلطة لا تكفي لتغطية النفقات لأن الميزانية العمومية الفلسطينية تتصف بالعجز وذلك بسبب تناقص الدعم والمساعدات الخارجية وكذلك حجم العائدات قليل جدا ولا يوجد لدينا ثروات وموارد تحقق عائدات حقيقية وكبيرة للدولة، وأكبر دليل على ذلك عدم مقدرة السلطة على دفع رواتب الموظفين بشكل منتظم والتي تشكل جزءا أساسيا من النفقات.



عدلي حنايشة

قيادي في المبادرة الوطنية الفلسطينية

نعم تكفي الإيرادات لسد كامل نفقات السلطة لان هناك عائدات كثيرة ولكن كيف يمكن استغلال هذه العائدات، ولا يخفى على احد ان ثلثي موازنة السلطة تأتي من الداخل الفلسطيني وهذا يعطي السلطة امكانية سد كل النفقات بطريقة جيدة، ولا ننسى أن معظم هذه الإيرادات تجنبا السلطة من الحوالة الخاصة بمستحقات الضرائب الى السلطة الفلسطينية وعدم تحويل هذه الحوالة هو ما سبب الازمة المالية للسلطة.

طارق علي

طالب في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

من الواضح أن حجم النفقات أكثر بكثير من حجم الإيرادات، فمصادر الإيرادات محدودة للغاية وهي تنقسم إلى جزئين أولا الإيرادات الخارجية وهي الدعم والمنح الدولية، وثانيا إيرادات داخلية وتمثل في الضرائب بمختلف أشكالها والرسوم التي تجبها السلطة من المواطنين عن الخدمات المقدمة لهم، وهي أيضا قليلة قياسا بالنفقات المرتفعة.

وعليه فإن الحل يكون بتقليص النفقات إلى أقل قدر ممكن والاستغناء عن ما يمكن الاستغناء عنه على أن لا يكون ذلك على حساب المواطن أو الموظف، فليس من المعقول أن نقلص من النفقات بفصل موظفين مثلا، وانما النفقات العمومية الأخرى.

فهناك الكثير من الأمور قائمة على أرض الواقع ولا يوجد لها أي دور حقيقي أو ملموس وهناك مؤسسات كاملة ينطبق عليها هذا القول، وهي تستهلك من ميزانية السلطة الكثير فهذا الشيء الذي يمكن الاستغناء عنه.



امتيار المغربي

صحفية

هناك تمويل كبير جدا دخل فلسطين ، أين ذهب؟ ومن هو المسؤول عن تسيير تلك الامور، كل التمويل الذي يحول الى فلسطين هو دين على السلطة.

وبالتالي دين يكسر ظهر الموظف الغلبان، فتبعات تلك الديون تنعكس على الجميع.

ومن ثم عن أي نفقات نتحدث، عن بنزين السيارات، أم عن المطاعم والفنادق، أم عن السفريات وغيرها وغيرها؟

التجار والمواطنون يشكون

نقص حاد في الفكة بأسواق غزة

حياة
وسوق

كشفت الغرفة التجارية الفلسطينية لمحافظات غزة، أمس، عن أزمة في توفر نقود الفكة، ما يؤثر سلباً على التجار والمواطنين في القطاع المحاصر. وقال مدير العلاقات العامة بالغرفة د. ماهر

تيسير الطباع في بيان صحفي: يعاني التجار والمواطنون على مدار سنوات الحصار الخمس من الأزمات المتتالية للسيولة النقدية في الأسواق والبنوك وتبادل الأدوار في اختفاء العملة بين الدولار الأميركي والشيفل الإسرائيلي والدينار الأردني. وتحدث عن تذبذب أسعار صرف العملة في الأسواق واختلافها عن الأسعار الرسمية فتارة تجدها مرتفعة ويعتمد ذلك على حسب توفر السيولة في الأسواق.

وأكد أن الأزمة الحقيقية التي يعاني منها التجار وأصحاب المحلات

والمواطنين هي النقص الحاد بالفكة من الأسواق قبل موسم الأعياد، ويتسبب النقص الحاد في الفكة بخسائر مادية جسيمة للتجار الصغار لفشل العديد من عمليات البيع.

وأضاف: كما يتسبب النقص الحاد في الفكة في قطاع غزة بأزمة حادة في المواصلات مما دفع بالكثير من الركاب إلى المشي على الأقدام للوصول إلى محطاتهم المختلفة أو الحد من التنقل.

ووفق البيان، تنتهي أزمة الفكة في قطاع غزة بعد ظهرية اليوم الأول من أيام العيد، وذلك بعد إفراج المواطنين عن الفكة المتواجدة معهم من المعاييدات.

وتشهد فروع البنوك في قطاع غزة إقبالاً كبيراً من التجار والمواطنين الذين يطلبون بتزويدهم بمبالغ متفاوتة من الفكة، ولا ينجح الكثيرون في الحصول على الفكة نتيجة عدم توافرها بكميات، حسب ما جاء في البيان.

يذكر أن إسرائيل تفرض منذ أكثر من خمس سنوات قيوداً مشددة على نقل الأموال من وإلى قطاع غزة ما يتسبب بأزمة السيولة وفقدان العملات المختلفة واختفاء الفكة وعدم استقرار أسعار صرف العملات وتداول العملات المهترئة في الأسواق.

وتشير الإحصاءات الاقتصادية إلى أن ما يقارب 180 ألف عامل فلسطيني في غزة عاطل عن العمل نتيجة إغلاق المعابر التي أثرت على عمل المصانع، حتى شل العمل في معظمها، نتيجة حرمان القطاع من السولار والبنزين والمواد الخام الأساسية التي تشغل المصانع، مما سبب حرمان هؤلاء العمال من أعمالهم.

وقبل بداية شهر رمضان المبارك بعشرة أيام، أخفى التجار الفكة من السوق فقد بات

المواطنون
يعانون

الأميرين عندما يريدون أن يصرفوا نقوداً من فئات المئة أو الخمسين العشرين شيقلاً.

ويقول المواطن أيمن نصر: لقد اعتاد التجار قبل شهر المبارك وقبل الأعياد أن يقوموا من السوق والاحتفاظ بها لأغراض تجارتهم ما يسبب نقصاً حاداً في العملات الحديدية، ويصبح المواطنون يعانون الأمرين عندما يتوجهون لشراء أي شيء، أو صرف فلوسهم لأي أغراض مثل مصروف الأولاد أو غير ذلك.

رمضان

بإخفاء الفكة

أرقام.. برعاية

سهم
SAHEM

سهم للإستثمار والأوراق المالية
SAHEM TRADING & INVESTMENTS CO.

449.2 مليون دولار

إيرادات قناة السويس المصرية في تموز الماضي بزيادة 0.9 بالمئة عن الشهر السابق.

ارتفعت 11 بالمئة، وكانت الإيرادات 406.2 مليون دولار في تموز 2010. وبلغت 445.2 مليون دولار في حزيران 2011. وقناة السويس مصدر حيوي للعملة الأجنبية في مصر إلى جانب السياحة وصادرات النفط والغاز وتحويلات المصريين المقيمين في الخارج.

26 مليار دولار

أرصدة «نسائية» سعودية غير مستثمرة. وأشارت إحصاءات سعودية إلى أن تلك الأرصدة يستثمر منها (11.1 مليون دولار) فقط في مشاريع محدودة، وفقاً لسيدة الأعمال هناء الزهير أثناء مشاركتها في «اليوم السعودي» في باريس بتنظيم من الغرفة التجارية العربية - الفرنسية.

ورأت أن «هذه الأرصدة سيكون لها دور كبير في تحريك عجلة الاقتصاد مع فتح قنوات جديدة وزيادة الأنشطة الاستثمارية»، مشيرة إلى أن «نسبة البطالة بين الجامعات السعوديات وصلت خلال العامين الماضيين إلى 76 في المئة».

99 مليون يورو

قيمة اتفاقية وقعتها وزير التخطيط والتعاون الدولي الأردني جعفر حسان والسفير الألماني في عمان رالف طراف، لدعم عدد من المشاريع التنموية التي تمولها الحكومة الألمانية، في إطار برنامج التعاون التنموي بين البلدين لهذه السنة والعام المقبل. وأعلن حسان أن الحكومة الألمانية «ستقدم بموجب الاتفاقين مساعدات مالية وفنية بقيمة 99 مليون يورو، منها 90 مليوناً قروضاً ميسرة و9 ملايين منحة، بهدف دعم مشاريع في مجالات المياه والصرف الصحي والطاقة المتجددة». وأشار إلى أن «مدة تسديد القرض تصل إلى 30 سنة مع فترة سماح من 10 سنوات بفائدة ثابتة 2 في المئة».

308 ملايين دولار

قيمة اتفاقية أبرمتها «الشركة السعودية للكهرباء» مع شركتين وطنيتين لإنشاء محطة تحويل كهرباء بالقصيم، وخطي ربط بين مكة المكرمة والطائف من جهة وتبوك وضبا من الجهة الأخرى، حيث يشكل ذلك جزءاً من مشاريع الربط الكهربائي الداخلي في السعودية الذي يمكن من تبادل الطاقة الكهربائية بين المناطق. وقال المهندس علي بن صالح البراك الرئيس التنفيذي لـ«الشركة السعودية للكهرباء»، لصحيفة «الشرق الأوسط» إنه تم تسليم المواقع لمقاولي المشاريع، وتم البدء في تنفيذها على أن يتم الانتهاء من تنفيذ العقد الأول في غضون 18 شهراً، والثاني في 29 شهراً.

ملياراً دولار

قيمة مشاريع كهرباء بدأت الحكومة المصرية بتنفيذها ضمن الخطة الخمسية الممتدة بين عامي 2012 و2017 بعد تأمين التمويل اللازم، لمواجهة الضغط المتزايد على الطلب وحاجات التنمية. وأظهر تقرير لوزارة الكهرباء المصرية أن القطاع حصل على 12 مليار جنيه (2.01 مليار دولار) لتأمين 2250 ميغاوات جديدة، إضافة إلى تمويل أجنبي من عدد من المؤسسات. وأوضح أن الخطة الخمسية السابعة لحظت إضافة قدرات توليد تقليدية تصل إلى نحو 14500 ميغاوات، شاملة الطاقة المتجددة لتعزيز الشبكة الكهربائية.



رمضان بإخفاء الفكة تجارتهم ما يسبب نقصاً حاداً في العملات الحديدية، ويصبح المواطنون يعانون الأمرين عندما يتوجهون لشراء أي شيء، أو صرف فلوسهم لأي أغراض مثل مصروف الأولاد أو غير ذلك.



ماذا لو كنت وزيراً للحكم المحلي؟

قدم ناشطون ورؤساء هيئات محلية توصيات تقضي برد الاعتبار للهيئات المحلية كأجسام حكم تمارس مهام تنمية متعددة الأبعاد والمجالات. ورفض هؤلاء أن يقتصر دور الهيئات المحلية على الجوانب الخدمية الصرف فقط، وطالبوا بتمثيل أفضل للنساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة في الهيئات المحلية. جاءت تلك التوصيات في سياق اجابات هؤلاء الناشطين على السؤال المعتاد «ماذا لو؟» والذي تخصص هذا العدد بمنصب وزير الحكم المحلي.

حياة وسوق
نائل موسى

هذه
الزاوية
برعاية
بنك القدس
Quds Bank
بنك الوطن والمواطن

أ. إسماعيل التلاوي - أمين عام للجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم



المسرحية. ولو كنت وزيراً للحكم المحلي، لقمتم بتشجيع البلديات والمجالس، وسهلت عليها عمل توأمة مع البلديات في العالم، صاحبة التاريخ العريق، لتبادل المعرفة الثقافية فيما بينها. لأوصيت المجالس المحلية، بتخصيص ضريبة المعارف، لصرها لأغراض ثقافية داخل

كل قرية ومدينة فلسطينية لها تاريخ منذ مئات السنين... وبعضها منذ الاف السنين... والآثار والبيوت القديمة تقف شاهدة على هذا التاريخ، الذي هو جزء من هويتنا الثقافية والحضارية... ولو كنت وزيراً للحكم المحلي لقمتم بتبني ترميم وصيانة البلدات القديمة المهجورة... وترميم المباني والبيوت فيها، بالتعاون مع المجالس المحلية، وبالتنسيق مع وزارات السياحة والآثار، والثقافة، وتحويل البلدات القديمة الى معالم سياحية مفتوحة للزوار، وتحويل البيوت الى مقاه ثقافية ومراكز وندية ثقافية، تفتح أمام المثقفين والكتاب والرسامين، لممارسة إبداعاتهم. وعقد الندوات واللقاءات الثقافية واقامة المعارض والصناعات التقليدية لتكون وجهها ثقافياً، ومعالم ثقافية تشرح الهوية الثقافية لهذه البلدات والمدن وتاريخها. ولدعمت المجالس لبناء قاعة متعددة الأغراض، وفتحها امام الجمهور، وبخاصة الأطفال، لتنمية المواهب الثقافية والإبداعية والمواهب لديهم من فن تشكيلي ورسم... وكتابة القصة والرواية وغيرها من الفنون لدى فئات الشباب والفتية.. وبناء قصر للثقافة في كل قرية ومدينة... يحتوي على قاعة للمسرح واقامة المهرجانات، وشاشة عرض للأفلام السينمائية... تمكن الفرق المسرحية من تدريب وتأهيل كوادرها، لتقديم العروض

البلدات والمدن... فكتابنا ومثقفونا وفنانونا بحاجة ماسة للدعم والمساندة لتمكينهم من الإبداع. فلسطين غنية بتراثها الطبيعي... ففي كل قرية او مدينة مناطق طبيعية خلابة، نستطيع استثمارها... فلو كنت وزيراً، لأقمت حديقة في كل قرية تحفظ المشهد الطبيعي التراثي... بحيث تصبح مزاراً.

منى النمورة - سكرتيرة المكتب التنفيذي لكتلة نضال المرأة، عضو الأمانة العامة لاتحاد العام للمرأة



الهيئات المحلية والمجالس البلدية والقروية تشكل الوجه الحضاري والاجتماعي والإنساني في المجتمع، وهي صاحبة الصلاحية في مجالات التطوير الخدماتي الذي هو الأساس في عملية بناء الذات، ووجود المرأة ضرورة كقضية اجتماعية يتحمل آثارها الرجل والمرأة. ما يتطلب إعادة النظر بالقانون لإعطاء الفرصة الأكبر للمرأة للمشاركة الفعالة، ولعملت على إعادة النظر بقانون الانتخابات المحلية لرفع نسبة تمثيل المرأة إلى النصف ومحاربة عزل بعض العضوات داخل المجالس. وتعديل البنى التشريعية الخاصة فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الانتخابات وإعادة صياغة التحالفات المؤسسية الحكومية والأهلية لتعزيز مشاركة المرأة. ولحرمتم التمييز، وتعديل نصوص في قانون الأحوال الشخصية ساهمت في خلق تمييز خاصة على مستوى التمثيل الانتخابي، وتخصيص كوتا نسائية تصل إلى 40% أو 50%. ولعملت على إفساح المجال لترأس عضوات مجالس البلديات أو اللجان المختصة، ليكون لهن الدور المتمثل في وضع القوانين وإضافة مواضيع نوعية لوزارة الحكم المحلي.

أيمن نافع - رئيس مجلس بلدي نعين



بصفتي احد رؤساء الهيئات المحلية في البلدات والقرى المتاخمة للمستوطنات او لمسار جدار الضم والتوسع العنصري وخاصة المنتفضة ضد الإجراءات التوسعية وهي مناطق ريفية زراعية ما يتطلب دعم جهود النضال الشعبي على الأرض بفعل مثابر يعزز الصمود وخلق مناخ للاستثمار والرفاه في هذه المناطق. ولو كنت وزيراً للحكم المحلي لبادرت بالإيعاز إلى المجالس المحلية بوضع خطط وتنفيذ برامج ومشاريع لاستصلاح الأراضي بما يجعلها منتجة ويحد من مبررات الاحتلال لمصادرتها، ولأصدرت قراراً يشجع البناء في المنطقة «ج» ودعم المواطنين الذين بنوا فيها دون ترخيص وشق الطرق ومد الخدمات وبما فيها التعليم المدرسي الأكاديمي والصناعي والجامعي والخدمات الصحية عبر عيادات ومراكز ومشاف وإيجاد دوائر للخدمات الرسمية والوزارات في هذه المناطق وعدم التقييد بالمخططات الهيكلية الإسرائيلية التي وضعت لخنق التوسع العمراني وابقاء أكبر مساحات ممكنة فارغة لتسهيل سرقتها ولأصدرت قراراً بتفعيل مكاتب الخدمات المشتركة. وأوصيت بإنشاء أجهزة أمنية وشرطة ولو بزى مدني ودون سلاح لحفظ الامن لا سيما وان المجالس هنا تكرر بين 60 و70% من جهدها اليوم للجانب الأمني.

بدر زماعة - رئيس منتدى شارك الشبابي القائم على برنامج المجالس المحلية الشبابية



لو كنت وزيراً للحكم المحلي لتوجهت الى مجلس الوزراء بتوصية لاستصدار قرار يقضي باعتماد المجالس الشبابية المحلية كأحد مكونات المجتمع ومؤسساته وإشراك ممثلين عنها في المجالس المنتخبة بقصد تعميم التجربة في سائر المجالس البلدية والقروية وبما يفضي الى تمكين الشباب من المشاركة في اتخاذ القرار فيما يخص مستقبلهم ومجتمعهم المحلي. هذه الخطوة تمثل استثماراً استراتيجياً مهماً يؤسس أيضاً لخلق قيادات المستقبل وصقل تجربتها مبكراً. أرى ان على وزارة الحكم المحلي ان تشرع باتخاذ ما يلزم من قرارات ونظم لتغيير النظرة المجتمعية النمطية تجاه المجالس المحلية كجهة تقدم خدمات محدودة من نفايات ومنح تراخيص وجمع فواتير وانارة، لتتولى مسؤولياتها كحكومات محلية مصغرة فيما يتعلق بتدبير وتسيير أمور حياة المواطن اليومية ورفاهه.

د. يوسف ناصر - رئيس بلدية بيرزيت وأستاذ الاقتصاد في جامعة بيرزيت سابقاً

لو كنت وزيراً للحكم المحلي لأمرت بمراجعة القوانين التي تحكم وتنظم عمل وصلاحيات وعلاقات الحكم المحلي وانسجامها مع السياسات الحكومية العريضة والأهداف الوطنية المنشودة بغية تطويرها تماشياً مع الوضع السياسي الراهن والمستقبلي لتحاشي التداعيات المحتملة والمتوجس من وقوعها.

ولعملت على توفير اكبر قدر من الاستقلالية للحكم المحلي عن الحكومة المركزية خاصة مع تلويح نتيجهو بإعادة احتلال المناطق السيادية ما يتطلب إجراءات تجنب المجالس ورؤساء البلديات الخضوع للحكم لعسكري وضباط الاحتلال، ومنح استقلالية ومرونة في العمل خلافا للقانون الحالي الذي يقيد عمل رؤساء البلديات ويطلب في 27 حالة الرجوع الى الوزير، ولتمكين رئيس البلدية من العمل القانون الحالي يمنعه من صرف مبلغ يزيد على 1000 شيقل في وقت يبلغ ثمن قطعة لسيارة جمع النفائات 3 او 4 آلاف، فهل يجوز إبقاء النفائات في الشوارع لأسبوع بانتظار إذن صرف؟ وهل يعقل ان يكون 70% من قانون عام 1997 الوطني منقول عن قانون الانتخاب البريطاني.

ولأصدرت قراراً يسمح للمواطن بحضور جلسات المجالس ومناقشة أعضائها وأمرت باتخاذ التدابير الكفيلة بإشاعة اللامركزية بغية الوصول الى حكم محلي حقيقي وليس مجرد إدارة محلية.

نزار بصلات - المدير التنفيذي لاتحاد المعاقين الفلسطيني



لو كنت وزيراً للحكم المحلي لأصدرت قراراً يمنع إصدار تراخيص أي مبنى غير مواثم مع استخدامات ذوي الاحتياجات الخاصة ولا يتضمن التسهيلات الكفيلة بتيسير حركتهم وبلوغ كل مكتب ومتجر وشقة ومصعد وخدمات فيه بيسر

ودون الحاجة إلى مساعدة، ولعملت على إعادة تسهيل الممرات وخطوط المشاة والشوارع والأرصفة وزودتها بالإشارات المرورية والمواقف الخاصة، وأمرت بإزالة المعيقات والتعدييات من طريق مستخدمي الكراسي المتحركة والعصي البيضاء وبتزويد المباني العامة والمراكز التجارية والسكنية بالتجهيزات وفق القانون.

ولطالببت بتشديد العقوبات على المالكين الذين يقومون بتغيير صفة الاستخدام للمباني القائمة ومنع تغيير هذه الصفة قبل موافقة هذه المباني لاستخدام ذوي الاحتياجات الخاصة لوقف التحايل.

ولطالببت المجالس بتخصيص النسبة التي يحددها القانون من الوظائف لذوي الاحتياجات الخاصة، وطالبتها بتحمل مسؤولياتها الاجتماعية تجاه هذه الفئة في كل ما تقدمه من خدمات وفي إطار صلاحياتها وواجباتها تجاه مجتمعاتها المحلية.

مصطلح اقتصادي

..برعاية



شركة فلسطين

لتمويل الرهن العقاري

التجارة الدولية

ظهرت أول تجارة بين الدول عندما كانت هذه الدول تستطيع إمداد بعضها البعض بالسلع التي كانت إحداهما لا تمتلك الموارد الطبيعية لتتمكن من إنتاجها بنفسها، وقد كان من الممكن ألا تصل التجارة الدولية إلى حجمها الحالي إذا بقيت التجارة بين الدول مقيدة بهذه الطريقة. ففي الوقت الراهن تستورد الدول معظم السلع التي من الممكن أن تنتجها بنفسها، وذلك بنفس الطريقة التي يشتري بها الأفراد العديد من البضائع التي يستطيعون عملها بأنفسهم. وقد أدى كل من تقسيم العمل والخصخصة، اللذين أعقبهما التبادل، إلى زيادة الناتج من جميع النواحي، وينطبق نفس الشيء على التجارة الدولية أيضا، والقاعدة التي تحكم التجارة الدولية هي أنه على كل دولة أن تخصص في إنتاج تلك السلع التي تمتلك فيها أكبر ميزة على الدول الأخرى، وسوف تكون نتيجة هذه الخصخصة زيادة جملة الناتج العالمي من هذه النواحي بدلا من محاولة كل دولة الخضوع إلى الاكتفاء الذاتي كلما أمكنها ذلك. وعلى ذلك فإن نظرية التجارة الدولية تقوم على مبدأ التكلفة النسبية التي يقوم عليها مبدأ التقسيم والخصخصة داخل أي دولة هدفها زيادة كمية التوزيع، ونتيجة لذلك فقد أدى المزيد من تقسيم العمل على الصعيد الدولي إلى توسع التجارة الدولية. وبالرغم من ذلك، من المزايا الناشئة عن التخصص الدولي على النحو الموضح بنظرية التجارة الدولية، وعلى العكس من الجهود الكبيرة التي بذلتها منظمة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لتقليل التعريفات الجمركية والقيود الأخرى على التجارة الدولية، فما زالت العقبات المفروضة على التجارة الدولية واسعة النطاق. رغم ذلك هناك العديد من المحاولات التي بذلت من أجل تطوير مناطق إقليمية أوسع للتجارة الحرة، مثل السوق الأوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة الأوروبية.

أنواع التجارة الحرة:

التجارة متعددة الأطراف

ويظهر هذا النوع من التجارة عندما تكون الدول حرة تماما بالنسبة لإتمام التجارة مع بعضها البعض، ومن ثم يمكن تطبيق التقسيم الدولي للعمل إلى أقصى مدى ممكن. ونتيجة لذلك يصل الناتج الكلي المركب لكافة الدول إلى مستويات قصوى، وبعد إتمام التبادل ستتمتع كافة الدول بوجود كميات أكثر مما أن تكون قادرة على تحقيق أفضل ناتج محلي ناهيك عن وجود عوائق على سبيل المثال التعريفات الجمركية أو اتفاقيات التجارة الثنائية أو الرقابة على الصرف ... الخ. وفي حالة تطبيق اتفاقيات التجارة الثنائية، فيجب على كل دولة في هذه الحالة أن تعمل على توازن وارداتها مع صادراتها مع كل دولة أخرى بصورة فردية، وسيكون من الضروري أن تتوازن هذه الصادرات والواردات على مستوى الدولة، التي سترغب بطبيعة الحال في استيراد كميات أقل من السلع والخدمات.

التجارة الثنائية

ويظهر هذا النوع من التجارة عندما تحاول كل دولة أن توازن مدفوعاتها ومنتجاتها مع كافة الدول الأخرى بصورة منفصلة ومنفردة. ويتشابه هذا النظام كثيرا مع نظام المقايضة. ومن آثار التجارة الثنائية أنها قد تؤدي إلى تقليل الحجم الكلي لتجارة جميع الدول المشاركة فيها، طالما أنها تعمل على تقليل حجم التجارة بين كل دولتين على حدة إلى أقل كمية ترغب إحدى هاتين الدولتين في شرائها من الدولة الأخرى. ويعد اللجوء إلى نظام التجارة متعدد الأطراف ضروريا إذا ما سعت الدولة إلى زيادة الحجم الكلي من التجارة العالمية إلى أقصى حد ممكن.

البورصة تختتم الأسبوع على انخفاض طفيف

حياة وسوق

اجتماع مجلس ادارة البنك الاسلامي الفلسطيني أعلن البنك الاسلامي الفلسطيني (ISBK) عن نيته لعقد اجتماع مجلس ادارته بتاريخ 2011/09/08.

اجتماع مجلس ادارة شركة فلسطين للتنمية والاستثمار أعلنت شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو) PADICO عن نيته لعقد اجتماع مجلس ادارتها بتاريخ 2011/09/14.

33.08%)، أما ثالثا فقد حل قطاع الاستثمار بنسبة بلغت (8.17%) تلاه قطاع الصناعة بنسبة (3.35%) وأخيراً جاء قطاع التأمين بنسبة بلغت (2.73%).

إبراز الأخبار:

اجتماع مجلس ادارة بنك فلسطين أعلن بنك فلسطين (BOP) عن نيته لعقد اجتماع مجلس ادارته بتاريخ 2011/09/11.

شركة من اصل (46) شركة مدرجة مع إغلاقاتها السابقة، يتبين أن (6) شركات قد أظهرت ارتفاعاً في أسعار أسهمها، بينما انخفضت أسعار أسهم (13) شركة، واستقرت اسعار (8) شركات.

أما على صعيد المساهمة القطاعية في حجم التداول، فقد حل قطاع الخدمات في المرتبة الأولى حيث حقق ما نسبته (52.67%) من حجم التداول الإجمالي، وجاء في المرتبة الثانية قطاع البنوك بما نسبته

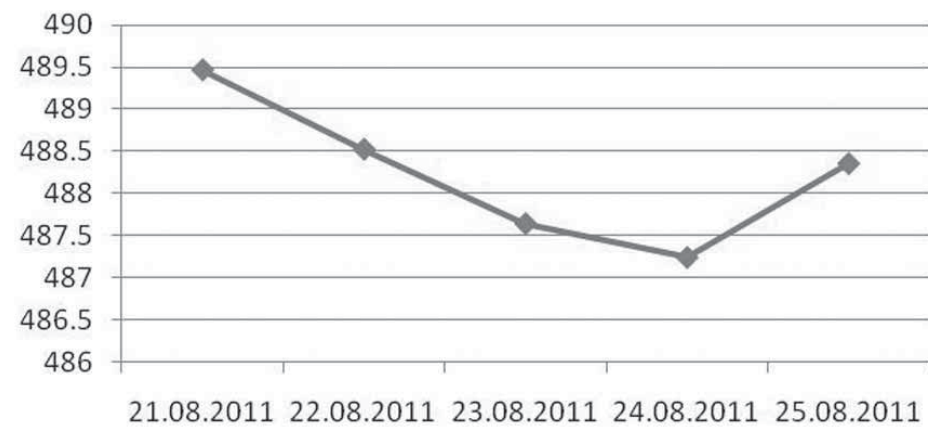
انتهى سوق فلسطين للاوراق المالية الاسبوع الرابع من شهر آب على انخفاض طفيف ترافق مع تراجع في حالة السيولة بالمقارنة مع معدل حجم التداول الاسبوعي لهذا العام. وتصدر قطاع الخدمات القطاعات المختلفة من حيث حجم التداول وبنسبة تداول وصلت الى 52.67% من حجم التداول الاسبوعي.

وحسب النشرة الاسبوعية لشركة لوتيس للخدمات المالية، فقد أغلق مؤشر القدس نهاية الاسبوع الماضي عند مستوى (488.35) نقطة منخفضة ما قيمته (1.79) نقطة أي ما نسبته (0.37%) عن إغلاق الاسبوع الذي سبقه، أما فيما يخص القيمة السوقية فقد أظهرت هي الأخرى انخفاضا كما هو حال مؤشر القدس، واغلقت عند مستوى (2,801,218,518) دولارا اميركيا.

وعقدت 5 جلسات تداول خلال الفترة ما بين 2011/08/21 ولغاية 2011/08/25، تم خلالها تداول (1,292,774) سهما بقيمة اجمالية بلغت (2,800,081) دولارا اميركيا.

ولدى مقارنة أسعار الإغلاق للشركات المتداولة أسهمها لهذا الاسبوع والبالغ عددها (27)

مؤشر القدس



معلومات التداول حسب القطاعات

المؤشرات	الإغلاق	الافتتاح	قيمة التغيير
مؤشر القدس	488.35	490.14	-1.79
المؤشر العام	255.59	256.45	-0.86
قطاع البنوك	98.14	98.15	0.26
قطاع الصناعة	67.39	67.70	-0.31
قطاع التأمين	44.86	45.18	-0.32
قطاع الاستثمار	22.81	23.29	-0.48
قطاع الخدمات	49.86	49.86	0.00

معلومات التداول للشركات الخمس الأكثر نشاطا

الرمز	الإغلاق	التغيير	قيمة التداول	حجم التداول	معدل التداول السعري
شركة الاتصالات الفلسطينية (PALTEL)	5.26	0.00	1,303,158	175,688	5.26
بنك فلسطين (BOP)	3.02	+0.02	597,537	200,121	2.99
البنك الاسلامي الفلسطيني (ISBK)	0.87	+0.01	207,766	243,688	0.85
شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (Padico)	1.11	-0.03	153,164	137,293	1.12
شركة الوطنية موبايل (WATANIYA)	1.22	0.00	116,203	95,614	1.21

صندوق النقد الدولي لا يتوقع ركوداً جديداً.. ولكنه يشير لارتفاع المخاطر

الذهب يدور حول أسعاره الفلكية والنفط إلى انخفاض بعد معطيات اقتصادية أميركية سلبية



(رويترز)

أسعار الذهب ما ان تستقر حتى تحلق مجدداً.

وسعر الخام الأميركي الخفيف 35 سنتاً إلى 84.95 دولار للبرميل، بعد أن سجل أدنى مستوياته خلال اليوم عند 84.75 دولار. وعلى رغم أن الساحل الشرقي لا يضم الكثير من منشآت إنتاج النفط العائمة مثل منطقة خليج المكسيك، إلا أن أخطار الإعصار «آرين» تظل كبيرة. فالمنطقة تضم نحو 12 محطة كهرباء تعمل بالطاقة النووية ومركزاً ضخماً لتوزيع النفط في ميناء نيويورك وخطوط الأنابيب الموصلة له، وشبكات الكهرباء التي تخدم أكثر من مئة مليون أميركي. وقال متعاملون إن بيع النفط السوري في الأسواق الفورية الأوروبية أصبح أكثر صعوبة هذا الشهر بسبب العقوبات الأميركية على سورية وتوقع ان يفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات عليها كذلك. إلى ذلك، رجّح استطلاع أجرته وكالة «رويترز» أن تظل أسعار النفط فوق 100 دولار للبرميل في العام المقبل على رغم تنامي الضغوط النزولية نتيجة توقعات باستئناف بعض الإمدادات الليبية ومخاوف من تجدد الركود. وتوقع 29 محللاً استطلعت الوكالة آراءهم، أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 107.90 دولار للبرميل في 2012 انخفاضاً من 109.30 دولار للبرميل، وهو السعر المرجّح في استطلاع الشهر الماضي.

وتوقع محللون أن يبلغ متوسط سعر الخام الأميركي الخفيف الذي يعرف أيضاً بخام غرب تكساس الوسيط، 96.30 دولار للبرميل في العام المقبل انخفاضاً من 99.40 دولار في استطلاع الشهر الماضي. وعلى رغم أن هناك شكوكاً في سرعة استئناف إنتاج النفط الليبي مع استمرار القتال بين المعارضة المسلحة وموالين لمعمر القذافي في طرابلس، إلا أن المحللين بدأوا يضعون في الحساب عودة بعض الإمدادات في الأجل المتوسط.

وفي ليبيا تأمل حكومة المعارضين باستئناف صادرات النفط خلال شهرين أو ثلاثة وأن تصل إلى كميات التصدير الكاملة خلال سنة. وأعلن مسؤول النفط والمالية في المعارضة الليبية المسلحة علي الترهوني في تصريح إلى وكالة «رويترز»، «ان المعارضة تأمل في استئناف تصدير النفط الخام في غضون أسبوعين». وأضاف: «تشير تقديرات المؤسسة الوطنية للنفط إلى إنتاج نحو 500 ألف إلى 600 ألف برميل (يومياً) من النفط في غضون شهرين إلى ثلاثة أشهر ثم زيادة ذلك إلى المستويات الطبيعية التي تصل إلى 1.6 مليون برميل (يومياً). أتوقع أن يتحقق ذلك في غضون سنة تقريباً». وزاد: «معظم حقول النفط لم يتضرر في شكل يذكر. حالة الحقول أفضل بكثير

وبحسب «رويترز» بدأ أن كلمة برنانكي أحدثت خيبة أمل لدى بعض المتعاملين في الأسواق الذين كانوا يأملون أن يؤيد رئيس الاحتياطي الاتحادي بشكل واضح مزيداً من التيسير في السياسة النقدية. ودفعت تعليقاته الدولار إلى الصعود بينما زادت الأسهم في «وول ستريت» من خسائرها. وأظهر تقرير حكومي أمس أن الاقتصاد الأميركي نما في الربع الثاني من العام بمعدل أدنى بكثير مما كان معتقداً إذ إن مخزونات الشركات والصادرات كانت أقل قوة بينما تم تعديل إنفاق المستهلكين بالزيادة.

وقالت وزارة التجارة الأميركية إنه تم تعديل معدل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي بالخفض إلى 1 في المائة من 1.3 في المائة في التقدير السابق. وقد أظهر مسح أمس أن ثقة المستهلك في الولايات المتحدة هبطت في آب مع فقدان المستهلكين ثقتهم في قدرة المشرعين على تفادي خطر ركود جديد. ورغم أن مؤشر تومسون رويترز/جامعة ميتشيغان لثقة المستهلك ارتفع من مستواه في منتصف آب، فإنه يبقى قريباً من المستويات المنخفضة التي سجلها في فترة الركود. وبلغت القراءة النهائية للمؤشر العام لثقة المستهلك لشهر أغسطس 55.7 انخفاضاً من 63.7 في الشهر السابق. وهي أفضل قليلاً من القراءة الأولية لشهر آب البالغة 54.9 والتي كانت الأدنى منذ أيار 1980. وكان خبراء اقتصاديون استطلعت «رويترز» آراءهم قد توقعوا قراءة قدرها 56.0. وقال ريتشارد كيرتن مدير المسح في بيان «المستهلكون تحولوا من التفاؤل بشأن الآثار المحتملة للسياسات النقدية والمالية إلى درجة من القنوط والتشاؤم بشأن دور الحكومة».

وتراجع أيضاً مؤشر توقعات المستهلكين إلى 47.4 من القراءة النهائية لشهر تموز البالغة 56.0 لكنه مرتفع عن متوسط توقعات المحللين البالغ 45.7.

وارتفعت توقعات التضخم لمدة عام إلى 3.5 في المائة من 3.4 في المائة في تموز، في حين استقرت توقعات التضخم للفترة من 5 إلى 10 سنوات عند 2.9 في المائة.

تراجع النفط

وتراجعت أسعار النفط على وقع كلمة برنانكي، وفي انتظار الإعصار «آرين» الذي سيضرب نيويورك حسب التوقعات. ونزل سعر مزيج «برنت» خام القياس الأوروبي 37 سنتاً، إلى 110.25 دولار للبرميل،

حياة وسوق وكالات

واصل الذهب صعوده مسجلاً أسعاراً تدور حول حاجز الـ1800 دولار للأوقية، في نهاية الأسبوع بعد انخفاضات حادة خلال الأسبوع، اتبعت بدورها ارتفاعاً قياسياً سجله الذهب بحوالي 2000 دولار للأوقية/الأونصة.

جاء الارتفاع على سعر الذهب بعد خطاب لرئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي (البنك المركزي) بن برنانكي لم يقدم فيه محفزات اقتصادية جديدة على عكس المتوقع. يأتي ذلك بعدما صرحت وزارة التجارة الأميركية بأن معدل نمو الاقتصاد الأميركي السنوي لم يتجاوز 1 في المائة خلال الفصل الثاني من العام عن الفصل الأول.

وتراجعت أسعار النفط على وقع كلمة برنانكي ورجّح استطلاع أجرته وكالة «رويترز» أن تظل أسعار النفط فوق 100 دولار للبرميل في العام المقبل على رغم تنامي الضغوط النزولية نتيجة توقعات باستئناف بعض الإمدادات الليبية ومخاوف من تجدد الركود. وتوقع 29 محللاً استطلعت الوكالة آراءهم، أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 107.90 دولار للبرميل في 2012 انخفاضاً من 109.30 دولار للبرميل، وهو السعر المرجّح في استطلاع الشهر الماضي.

وعلى رغم أن هناك شكوكاً في سرعة استئناف إنتاج النفط الليبي مع استمرار القتال بين المعارضة المسلحة وموالين لمعمر القذافي في طرابلس، إلا أن المحللين بدأوا يضعون في الحساب عودة بعض الإمدادات في الأجل المتوسط.

برنانكي «يخيب» الأسواق.. ولا يعرض تحفيزات جديدة للاقتصاد الأميركي

من جانبه، لم يقدم رئيس البنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي (البنك المركزي) بن برنانكي خطة محفزات اقتصادية جديدة في خطاب ارتقبته الأسواق. وبدلاً من ذلك قال برنانكي إنه على الحكومة العمل لزيادة الوظائف، مضيفاً أن سياسات تعزيز النمو تقع في أغلبها «خارج نطاق صلاحيات البنك المركزي». يأتي ذلك بعدما صرحت وزارة التجارة الأميركية بأن معدل نمو الاقتصاد الأميركي السنوي لم يتجاوز 1 في المائة خلال الفصل الثاني من العام عن الفصل الأول. وجاء معدل النمو للفصل الثاني أسوأ قليلاً مما توقع المحللون. غير أن برنانكي قال إن النمو الاقتصادي الأميركي «سيتحسن» في الستة أشهر الأخيرة من العام، مشيراً إلى أن أسعار الأسهم خلال السنوات الماضية لم تؤثر بشكل دائم على التوقعات الاقتصادية للبلاد. وقد زاد إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 0.4 في المائة فقط خلال الفصل الأول. وكان معدل النمو تضرر خصوصاً بسبب خفض الإنفاق على مستوى الولايات والإدارات المحلية.

كما حذر برنانكي من أن تكرر المشاحنات السياسية التي شهدتها العام الحالي حول رفع سقف المديونية الأميركية يمكن أن «يهدد بشكل خطير» الانتعاش الاقتصادي.

وقال برنانكي إن البنك المركزي الأميركي خفض توقعاته للنمو الاقتصادي وأوضح أن تركيز السياسات ما زال على تحفيز انتعاش أقوى لكنه لم يقدم أي تفاصيل جديدة بشأن الخطوات التي قد يتخذها الاحتياطي الاتحادي. وأضاف برنانكي قائلاً في كلمة أمام اجتماع سنوي للاحتياطي الاتحادي «من الواضح أن التعافي من الأزمة أقل رسوخاً مما كنا نتمنى». وقال «أسس النمو في الولايات المتحدة لا يبدو أنها تغيرت بشكل دائم نتيجة الصدمات التي حدثت على مدى الأعوام الأربعة الماضية». ومضى قائلاً «التعافي الاقتصادي سيستغرق بعض الوقت وربما تحدث انتكاسات على الطريق.. لكن عملية التعافي لن تترك ندوباً كبيرة».

وبينما عبر برنانكي عن تفاؤله على المدى الطويل فإنه أوضح أن البنك المركزي يعتبر التطورات الأخيرة مثيرة للقلق وقال إن مجلس «الاحتياطي» سيمدد اجتماع لجنته للسياسات في أيلول إلى يومين بدلاً من يوم واحد لمناقشة ما لديه من خيارات لتقديم تحفيز نقدي إضافي ومسائل أخرى. وقال برنانكي أيضاً إن خفض المستوى القياسي المرتفع لأعداد العاطلين لمدة ستة أشهر أو أكثر سيساعد على تحقيق نمو اقتصادي أقوى في الولايات المتحدة. وتابع قائلاً «في ظل هذه الظروف الاستثنائية.. السياسات التي تشجع على تعاف أقوى في الأجل القريب قد تخدم أهدافاً طويلة الأجل في نفس الوقت».

بالمئة في حزيران.

وبحسب المسح الذي نفذته كارماسين موتيفوروشونج لاستطلاعات الرأي فإن أكثر من نصف المتشككين يعتقدون إنه ينبغي إعادة العمل بالشلن النمساوي. وقالت النسبة الباقية إنها لا تعرف ما الذي سيحدث في حالة إلغاء العملة الموحدة. وتترامن المخاوف بشأن اليورو الذي بدأ تداوله قبل تسع سنوات مع تنامي التأيد في النمسا لحزب المعارضة المنتمي لأقصى اليمين والذي يعارض برامج إنقاذ منطقة اليورو والسياسات ذات التوجه الأوروبي.

ويكافح القادة الأوروبيون لإقناع الأسواق والناخبين بقدرتهم على احتواء أزمة الديون المتفاقمة في منطقة العملة. كانت النمسا أثارت بواعث قلق في وقت سابق هذا الشهر عندما طالبت بضمانات لقروض مقدمة إلى اليونان المثقلة بالديون بعد حصول فنلندا على التزام مماثل الأمر الذي ألقى بظلال من الشك على اتفاق لمساعدة أثينا وافق عليه مسؤولو منطقة اليورو في تموز.

دعوة للتنسيق لحل مشكلات الديون

من جنب آخر، قال ديفد بيرز، رئيس قسم الجدارة الائتمانية العالمية بمؤسسة ستاندرد أند بورز والمسؤول عن قرار المؤسسة بخفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة، إن المؤسسة غير مسؤولة عن هبوط الأسواق الذي تبع قرار خفض التصنيف.

ونقلت صحيفة غارديان البريطانية عن بيرز قوله إن الدول المتقدمة تحتاج إلى التنسيق فيما بينها لحل مشكلة الديون. وكانت المؤسسة خفضت تصنيف الولايات المتحدة في 5 آب الماضي مما أدى إلى هبوط أسواق الأسهم التي تتعرض لضغوط شديدة بسبب أزمة الدين الأوروبي، والمخاوف من عودة الركود إلى الاقتصاد الأميركي. وقال بيرز إن القول بأن هبوط الأسواق جاء بسبب

قرار المؤسسة هو تبسيط كبير للمسألة.

وتعتبر ستاندرد أند بورز واحدة من ثلاث مؤسسات عالمية تقوم بتقدير الجدارة الائتمانية للشركات والحكومات في العالم. والمؤسستان الأخريان هما موديز وفيتش. وتعرضت كلها قبل ذلك للانتقاد بسبب فشلها في التكهّن بالأزمة المالية وانهايار العديد من المؤسسات المالية بسببها. ويقول مسؤولون آخرون في ستاندرد أند بورز إن خفض الجدارة الائتمانية للولايات المتحدة اعتمد على تقديرهم لسياسة واشنطن التي أصبحت مثيرة للانعكاسات الداخلية بحيث يصعب التأكد من أنه سيتم اتخاذ إجراءات إضافية العام القادم لتسوية العجز في الموازنة.

وقالت غارديان إن أسواق الأسهم في العالم التي يقيسها مؤشر إم سي آي هبطت بأكثر من 17٪ منذ وصلت الذروة في أيار الماضي بسبب انخفاض الثقة في مقدرة السياسيين بالدول الغنية على معالجة مسألة الدين. ويخشى المستثمرون في أوروبا من أن الزعماء السياسيين أصبحوا غير قادرين على التغلب على أزمة الدين التي عصفت باليونان والبرتغال وأيرلندا، والآن تهدد اقتصادات أكبر مثل إسبانيا وإيطاليا. كما أن اليابان التي يصل حجم الدين الحكومي فيها إلى ضعف الناتج المحلي الإجمالي المقدر بـ3 تريليونات دولار تنتظر تغيير سادس رئيس وزراء في خمس سنوات. وقال بيرز في مؤتمر صحفي بسنغافورة «إننا ننتظر لنرى ما إذا كانت الدول تستطيع التنسيق فيما بينها ومعالجة الأمور على المديين البعيد والقريب». وأشار إلى أن الأدوات النقدية والمالية المتاحة لدفع النمو الاقتصادي ستكون محدودة إذا كانت الأسر بالدول الغنية ستظل تركز على ديونها أكثر منه على إنفاقها.

وأضاف: ربما أن من الدروس المستفادة من الأزمة، ليس فقط في الولايات المتحدة، ولكن أيضا في كثير من الدول أن هناك حدودا لما يمكن أن تلعبه السياسات المالية والنقدية. من جهتها قالت مديرة ستاندرد أند بورز، إيلينا أوكورتشينكو، خلال المؤتمر الصحفي إن معظم الدول الآسيوية خاصة سنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان التي يذهب جزء كبير من صادراتها إلى الغرب، سيلحقها الضرر في حال استمرار الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا.



(رويترز)

مواطنة يابانية تمر امام لوحة اسعار لاسهم بورصة طوكيو..واليابان اكبر دولة مدينة في العالم.

الذهب يعاود الصعود.. وصدوق النقد لا يتوقع ركودا جديدا

من جانب آخر، قفزت اسعار الذهب امس متخطية مستوى 1800 دولار للاوقية (الاونصة) بعد أن ترك بن برنانكي رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي الباب مفتوحا أمام البنك المركزي الأميركي لتقديم حوافز جديدة لمساعدة الاقتصاد الأميركي وخفض البطالة.

وأنتهى سعر الذهب للمعاملات الفورية جلسة التعاملات في سوق نيويورك مرتفعا حوالي 3 بالمئة الي 1828.05 دولار للاوقية في ثاني يوم من المكاسب. وكان الذهب قد خسر أكثر من 200 دولار بعد أن سجل مستوى قياسي مرتفعا جديدا بلغ 1911.46 دولار للاوقية في جلسة تعاملات الثلاثاء.

وأنتهت العقود الاجلة الاميركية للذهب تسليم كانون الاول الجلسة مرتفعة 34.1 دولار أو 1.92 بالمئة عند 1797.30 دولار للاوقية. وصعد سعر الفضة للمعاملات الفورية 0.7 بالمئة الي 41.66 دولار للاوقية.

من جانبه، قال مسؤول كبير بصدوق النقد الدولي أمس إن أحدث توقعات للصدوق والتي ستصدر الشهر القادم لا تشير الي ركود جديد للاقتصاد العالمي لكن المخاطر تزايدت. وأبلغ جون ليبسكي النائب الاول للمديرة التنفيذية لصدوق النقد محطة تلفزيون (س.إن.بي.سي) «أستطيع ان أقول أن توقعاتنا الاساسية لا تشير بالتأكيد الي ركود... لكن ما من شك في ان المخاطر (التي تواجه الاقتصاد العالمي) تزايدت». واذاف ان هناك حاجة الي ان تتبنى الولايات المتحدة خططا مالية جديرة بالثقة في الاجل المتوسط تمزج بين اصلاحات ضريبية وتحفيز الانفاق لاعطاء الثقة للمستثمرين.

وفي سياق متصل، أظهر استطلاع أجرته مجله ونشرت نتائجه أمس أن نحو ربع النمساويين يعتقدون أن اليورو سينتهي في غضون الأعوام الخمسة القادمة.

وأفادت مجله بروفيال الأسبوعية في ملخص لعدد يوم الاثنين إن نحو 77 بالمئة من النمساويين يعتقدون أن اليورو سيستمر انخفاضاً من 85

من المتوقع». وتابع: «في شكل عام إذا أردنا الحديث بالأرقام، فالأضرار تبلغ نحو عشرة في المئة ومعظم الحقول سليمة». وأكد ان «ليبيا ستحترم العقود القائمة مع شركات النفط». وإذا كان يرى عوائق امام الشركات من دول لم تؤيد المعارضة المسلحة، قال: «ليس على حد علمي. لدينا عقود مع معظم شركات النفط الكبرى، ونترشال وشل وريبسول وإيني... لم نوقع أي عقود جديدة. هذه العقود وقعت قبل الثورة وسنواصل الالتزام بها». ورأى أن «من السابق لأوانه مناقشة منح أي عقود جديدة، انها آخر شيء في ذهني. نتجه فقط إلى إعادة الأمور إلى ما كانت عليه».

وعمن سيدير صناعة النفط في المستقبل المنظور حتى إجراء الانتخابات العامة، قال: «سأتولى أنا المسؤولية حتى يقرروا تعيين شخص آخر».

وعاد الترهوني، وهو أستاذ جامعي سابق في الولايات المتحدة وأحد رموز المعارضة في المنفى، إلى ليبيا ليتولى مسؤولية الشؤون الاقتصادية والمالية والنفط في اللجنة التنفيذية للمعارضة.

وفي السياق ذاته، قال وزير الخارجية الإيطالي فرانكو فراتيني في مقابلة مع محطة إذاعة إيطالية أمس: «مشآت النفط والغاز الإيطالية في ليبيا لم تتضرر خلال الصراع ويمكن بدء العمل فيها فور استقرار الأوضاع الأمنية».

وقال فرانك شالنبجر، المحلل لدى «ال بي بي دبليو»: «عودة ليبيا المحتملة كمصدر للنفط بعد نصف عام من الحرب الأهلية ستزيد من المعروض.. ومن الناحية الأخرى سيحد تباطؤ الاقتصاد العالمي من الطلب».

وقد تسببت طائفة من البيانات الاقتصادية السلبية من الولايات المتحدة وأوروبا في الأسبوع الماضي في تصحيح حاد لأسعار الأصول التي تنطوي على مخاطر.

وقال أوليفيه جاكوب من مؤسسة «بتروماتريكس» في مذكرة «إذا كانت الأسعار تراجعت في (أب) فإن هذا لم

يكن بسبب توقعات إيجابية باستئناف صادرات النفط الخام الليبي، بل بسبب توقعات سلبية بشأن الطلب على النفط».

وفي منطقة اليورو أظهرت أحدث البيانات الواردة من ألمانيا تراجعاً حاداً في ثقة الشركات ومخاوف بشأن المتاعب المالية في شتى أنحاء المنطقة.

وقال محللو بنك كريدي سويس «شهد شهر آب واحدا من أكبر التحولات في توقعات الاقتصاد العالمي في الذاكرة القريبة. فقد تسبب استمرار التشاحن السياسي وضعف البيانات الاقتصادية.. في انهيار كبير في معنويات السوق المالية، حيث سجلت كثير من الأدوات الاستثمارية المحفوفة بالمخاطر أكبر تراجعاتها منذ الفترة التي أعقبت انهيار بنك ليمان براذرز في أيلول 2008».

وتوقع ديفيد تاباريلي، المحلل لدى «نوميسما إنرجي» أن تفقد أسعار النفط علاوة المخاطر السياسية التي اكتسبتها جراء الصراع الليبي. وقال تاباريلي «ارتفعت الأسعار 20 دولارا بفعل ليبيا.. والآن ينبغي أن تتراجع بنفس المقدار على الأقل». وأضاف أن عودة الإنتاج الليبي إلى المستويات السابقة قد يستغرق نحو ثلاثة أشهر. لكن رأي تاباريلي هو رأي الأقلية، إذ يتوقع أربعة من خمسة محللين في الاستطلاع الذي أجرته «رويترز» أن تظل أسعار خام برنت في 2012 فوق 100 دولار.

وقال محللو «كوميرتس بنك» في مذكرة «مع استئناف الإمدادات من ليبيا قد تتعرض أسعار النفط لضغوط في الأشهر المقبلة، لكن من المستبعد أن تنزل دون 100 دولار للبرميل لفترة طويلة». ومن المتوقع أيضا أن يساعد تراجع الأسعار على تضيق الفارق بين سعر خام برنت وسعر الخام الأميركي الخفيف ليصبح متوسط الفارق 11.60 دولار للبرميل في 2012 مقارنة مع نحو 24.90 دولار للبرميل في الوقت الراهن. ورغم تصحيح متوقع في أسعار خام التغذية، فإن أوليفيه جاكوب، المحلل لدى «بتروماتريكس» حذر من أن أسعار المنتجات النفطية ما زالت عند مستويات مرتفعة تضعف الطلب.

من أهم أعماله تصميم النصب التذكري للجندي المجهول بغزة

مراد الريس.. مهندس ديكور على هامش دراسة الاقتصاد

حياة وسوق
حسن دوحان

لم يكن يعرف أن القدر يقوده ليصبح متخصصاً في أعمال الديكور والإنشاءات، ورغم عدم حصوله على شهادة في الهندسة إلا أن لقب «بش مهندس» يسبقه وبات جزءاً من اسمه وعلامة تجارية تسبقه إلى أعماله التي يتم ترشيحه لها.

«مراد الريس» رجل أعمال متخصص في مهنة الديكور والتصميم غير المألوفة قبل قدوم السلطة الفلسطينية لأرض الوطن عام 1994، الذي يعتبر التاريخ الفعلي لبدء نشاطه في هذا المجال. وإيمانه أن العلم جزء أساسي لتحقيق النجاح في المجال الذي يحبه، لم يكتفِ رئيس مجلس إدارة مؤسسة مراد الريس للتجارة والصناعة، بحصوله على شهادة إدارة الأعمال والتجارة من دمشق، بل درس الديكور ليصقل موهبته بالعلم ولتصبح بعد ذلك المجال الأهم في أعماله بل ومجال تميزه وابداعه، فقد قام بتصميم النصب التذكري للجندي المجهول في منطقة الرمال في مدينة غزة، وتصميم مجسم طوبوغرافي لمدينة غزة في بلدية غزة، وكافتيريا ومطعم مطار غزة الدولي، وتصميم الديكور للمقر الرئيسي لشركة جوال وغيرها من الأعمال.

ولاهتمامه بمجال الديكور، يستهويه دائماً التمتع والتعمق في المعاني التي يهدف لتحقيقها من الأعمال الديكورية، فيقوم بزيارة الفنادق والمتاحف والمطاعم والشركات في البلدان التي يزورها أو في قطاع غزة للاطلاع على آخر الإبداعات في هذا المجال، ليقدّم للمتعاقدين معه كل ما هو جديد وغير تقليدي..

بداياته

كانت بداية نشاطه الاقتصادي والتجاري عندما افتتح قبل أكثر من 20 عاماً محلاً تجارياً لبيع مواد البناء والعدد والأدوات، فوالده كان صاحب محل لبيع الملابس والأزياء، وتعلم منه فنون التجارة عندما كان يساعده في أعمال البيع والشراء أيام دراسته، وتأثر بوالده وتعلم منه كيفية التعامل مع الناس وأساليب البيع والشراء.

ويتحدث الريس عن والده بفخر واعتزاز قائلاً: «لقد تعلمت من والدي التجارة، وكان بالنسبة لي الشمعة التي أثار لي الطريق، وأرشدتني لتحقيق ذاتي وبناء نفسي، فقد كان يشجعني دائماً وخاصة عندما اخترت طريقي في مجال المقاولات والبناء الأقرب إلى الديكور الذي استهواني، فقد أحببت الجمال من إقامتي فترة طويلة في سوريا وزياراتي للبنان والقاهرة وقبرص وتركيا، وكثير من الدول، وحصلت على شهادة في فن الديكور والإعمار من دمشق أثناء دراستي في كلية الاقتصاد في جامعة دمشق».

وفي بداية عمله أسس مؤسسة مراد الريس للتجارة والصناعة، ولأن الديكور هو مجاله المحبب انتقل للعمل بعد خمس سنوات إلى أعمال الديكور والمقاولات، وافتتح شركة للديكور والمقاولات.

نشأته وعلاقاته الأسرية

نشأ مراد الريس في عائلة محافظة تقليدية، تهتم بالعلم والعائلة، وولد في مدينة غزة، ونشأ بها وتعلم فيها حتى الثانوية العامة، وبعدها أكمل دراسته الأكاديمية بين بيروت ودمشق، ويقول:

«لقد نشأت في أسرة كبيرة العدد (تسعة شباب وأربع بنات)، ومعظم إخوتي لهم تحصيل جامعي، والكثير منهم يعيش في الخارج، وكان لهم أعمال في دول الخليج ثم انتقلوا للعمل إلى إسبانيا وكندا، ونحن على تواصل دائم تجمعنا هموم الوطن». وأسرته ككل الأسر الفلسطينية عانت من ويلات الاحتلال الإسرائيلي، فخلال سنوات الانتفاضة الأولى اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي شقيقه نهاد لمدة ستة عشر عاماً، عدا عن تدمير قوات الاحتلال لمنزلهم عام 1967، ولكن والده تمكن من إعادة بنائه.

تأثير الحصار

وكغيرها من الأعمال تأثرت نشاطات مؤسسة مراد الريس للتجارة والديكور بالحصار، فقد اضطر لإخلاء مكتبه الملاصق لمبنى السرايا الحكومي خلال فترة الاقتتال الداخلي، وانتقل لمكتب آخر وتركه أيضاً بسبب مشاكل التيار الكهربائي وضوضاء المولدات الكهربائية فترة الحصار الإسرائيلي، وانتقل بعد ذلك لمكتب تحت بيته، ومن ثم لمكتب في شارع الوحدة، ويقول: «توقف النشاط الاقتصادي لعدم توفر مواد البناء اللازمة وندرة المواد الخام، وتعرضت طبعاً لخسائر كبيرة، ولكن الخسائر التي تؤلمني أكثر هي توقف عشرات العمال الذين كانوا يعملون معي وفقدانهم لمصدر رزقهم، وبقاؤهم لسنوات يعانون من قلة العمل».

المصالحة وأثرها

ويأمل «الريس» بسرعة إتمام المصالحة الفلسطينية، ويقول: «بدأت الروح تدب في اقتصاد قطاع غزة بعد توقيع وثيقة المصالحة والتي ستعكس ايجابياً، فالمصالحة الفلسطينية هي الحل الوحيد لكل مشاكل القطاعات المختلفة في الوطن واكبر تعويض عن سنوات الانقسام الفلسطيني والحصار الإسرائيلي، وأمل أن يتم الشروع في إعادة إعمار غزة والوطن، والضغط على الدول المانحة لإعادة تخصيص المبالغ التي تبرعت بها للإعمار في مؤتمر شرم الشيخ».

أسئلة شخصية واجتماعية:

هل لك هوايات معينة تمارسها؟
القراءة والرياضة والبستنة والسفر.

ما هي أجمل لحظة في حياتك؟

يوم إعلان نبدأ توقيع المصالحة الفلسطينية حيث كان من أجمل أيام حياتي.

كيف تمضي وقتك بعيداً عن العمل؟

في نشاطاتي المجتمعية لمساعدة المواطن والعمل على إنهاء الانقسام وتطبيق المصالحة لكوني منسقا للعلاقات العامة في تجمع الشخصيات الفلسطينية المستقلة.

ماذا كان حلمك عندما كنت صغيراً؟

أن اذهب بسيارتي بين مدن فلسطين والدول العربية جميعاً.

ما هو تعريفك للنجاح؟

هو نتيجة أن تحقق ما تحلم به فيما ينفع الإنسان ووطنه ومحصوله إنتاجك اليومي وظهور نتائج بصماتك العملية في المجتمع.

ما هي نصيحتك للجيل الشاب؟

التريث في تنفيذ الأشياء، والبعد عن الاندفاع في تحقيق الطموحات، لأن الإنسان العاقل يتعلم من خطئه والإنسان الحكيم هو من يتعلم من أخطاء الآخرين حتى نخرج جيلاً من الشباب الحكماء.

كيف هي علاقاتك الاجتماعية، وما هي اهتماماتك؟

أحافظ على أن تكون علاقاتي الاجتماعية مع أسرتي ممتازة للبقاء على التواصل العائلي، وأسعى لأكون شبكة علاقات واسعة ومميزة مع المجتمع،

الموجز.. برعاية



الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية
PALESTINIAN COMMERCIAL SERVICES CO.

بدء العمل في أول حقل سعودي بحري لانتاج الغاز

أعلنت شركة «ارامكو» السعودية بدء أعمال تطوير أول حقل سعودي في البحر لانتاج الغاز غير المصاحب حيث من المتوقع ان تبلغ الكميات المنتجة 1,8 مليار قدم مكعب يوميا من الغاز الجاف بحلول 2013. ووضحت الشركة العملاقة على موقعها الالكتروني ان هناك «خمس منصات انتاج ترتبط بمنصة مجهزة بوسائل الاتصال والمراقبة والتحكم».

ويقع حقل «كران» الذي تم اكتشافه عام 2006 في مياه الخليج على مسافة 160 كيلومترا شمال مقر الشركة في الظهران، ويرتبط بخطوط انابيب لنقل الغاز الى مرافق المعالجة في اليابسة. وفي الحقل 21 بئرا بدأ الانتاج الفعلي من خمسة بينها الآن، قدرة الواحدة منها حوالي 120 مليون قدم مكعب في اليوم. أما طاقة الانتاج حاليا فتبلغ اكثر من 400 مليون قدم مكعب يوميا.

تراجع التضخم في المدن المصرية

تراجع التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن المصرية إلى 10.4 بالمئة في تموز مسجلا أدنى مستوى في سبعة أشهر مع تباطؤ تضخم أسعار الغذاء الذي ساهم في تفجير الاحتجاجات الشعبية التي أطاحت بالرئيس السابق حسني مبارك هذا العام. وسجل مؤشر أسعار المستهلكين في الحضر أدنى مستوى منذ كانون الأول 2010 بوصوله الي 11.8 بالمئة في حزيران. لكن على أساس شهري بلغ التضخم في الحضر 1.2 بالمئة من 0.4 بالمئة في حزيران. وقالت ليز مارتنز الخبيرة الاقتصادية لدى «اتش.اس.بي.سي-الشرق الأوسط ان «القراءة على أساس شهري مرتفعة للغاية بالنظر إلى مناخ النمو المتباطئ.. لكن ربما كان لعامل ما قبل رمضان دور هنا. وأضافت أن معدلات النمو البطيئة تجعل رفع أسعار الفائدة مستبعدا. وتباطأ تضخم أسعار الأغذية والمشروبات التي تشكل 44 بالمئة من سلة التضخم إلى 16.7 بالمئة في عام حتى تموز مقارنة مع 19 بالمئة في حزيران.

ارتفاع أعداد السياح الى المغرب 6.3 %

ارتفع عدد السائحين الزائرين للمغرب بنسبة 6.3 بالمئة في النصف الأول من العام الجاري إلى 4.2 مليون سائح لكن عدد الليالي التي قضاها تراجع أثناء الفترة التي شهدت تفجيرا في مراكز أكبر مواقع الجذب السياحي بالمملكة. ويوظف قطاع السياحة في المغرب 450 ألف شخص بشكل مباشر ويشكل 10 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد. وقالت وزارة السياحة المغربية إن العدد الإجمالي لليالي السياحية انخفض بنسبة 2 بالمئة في الأشهر الستة الأولى من هذا العام مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. وأضافت أنه مع استبعاد السياحة الداخلية فان العدد تراجع 6.1 بالمئة.

هبوط أرباح مجموعة طلعت مصطفى

القابضة 44 %

أظهرت نتائج أعمال مجموعة طلعت مصطفى القابضة أكبر شركة مصرية للتطوير العقاري مدرجة في البورصة انخفاض أرباحها الصافية 44 بالمئة في النصف الأول من 2011. وبلغ صافي ربح الشركة المجمع 371.2 مليون جنيه (62.4 مليون دولار) في ستة أشهر حتى 30 حزيران مقارنة مع 662.4 مليون جنيه في النصف المقابل من 2010. وقال محسن عادل المحلل المالي «تعكس نتائج الأعمال عوامل التباطؤ الواضحة في سوق العقارات والتي انعكست علي انخفاض مبيعات الشركة مع زيادة الضغوط على هوامش ربحية الشركة من مواردها الاستثمارية الأخرى في ظل الأوضاع الحالية». وتابع «واضح جدا أن حجم المبيعات يقل نسبيا فترة عن الأخرى». وبلغ صافي الإيرادات المجمعة 2.5 مليار جنيه بانخفاض 27.8 بالمئة عن 3.5 مليار في النصف الأول من 2010. وبلغت الإيرادات 1.3 مليار جنيه في الربع الأول المنتهي في 31 آذار 2011 مقارنة مع 1.6 مليار جنيه قبل عام.

ملأى السنابل تنحني بتواضع والفارغات رؤوسهن شوامخ

ما هو أول شيء تفعله عندما تصحو من النوم؟
أتابع الأخبار المحلية والعالمية.

هل لك اهتمامات في القراءة؟
في المجال السياسي والفني.

بطاقة شخصية:

الاسم: مراد غالب احمد الرئيس

تاريخ الميلاد: 28 - 12 - 1958

مكان الميلاد: غزة

البلد الأصلي: غزة

المؤهل العلمي: بكالوريوس اقتصاد قسم إدارة أعمال، ودراسات من مركز الجامعة للفنون التطبيقية في دمشق في مجال الديكور وإدارة الأعمال والفنون

الحالة الاجتماعية: متزوج، وعندي طفلتان في المرحلة الابتدائية وطفل في الصف الأول الابتدائي

اسم الزوجة ومؤهلهá عملها: هويدا عابدين وهي تنتهي من دراسة إدارة الأعمال والسكرتارية من الكلية الجامعية في غزة

تاريخ الزواج: 1998

واخص وقتا للتواصل الاجتماعي ووقتا اكبر للنشاط المجتمعي من خلال عضويتي في تجمع الشخصيات الفلسطينية المستقلة التي عمل بها كمنسق للجنة العلاقات العامة.. وتنصب اهتماماتي أن نبني وطننا جميلا ونظيفا نزهو به بين الأمم..

هل لك اهتمامات رياضية؟

نعم فأنا عضو في نادي غزة الرياضي، وأشاهد المباريات الرياضية فترة كأس العالم والألعاب الاولمبية.

أي الفرق تشجع؟

أتعاطف مع ابني عمر وأشجع برشلونة، وأشجع نادي الزمالك المصري.

ما هي رؤيتك للمرأة؟

المجتمع الذي يهمل المرأة كالإنسان الذي يتنفس برئة واحدة فيكون ضعيف الأداء، فدور المرأة الفلسطينية كبير في بناء الأسرة والوطن وقدمت الكثير من التضحيات للقضية الفلسطينية.

كيف تنتقي أصدقاءك؟

من خلال حياتي العملية والاجتماعية وانسجامي مع الأفكار المشتركة خصوصا التي تسعى للعطاء والبناء.

ما هو شعارك في الحياة؟

إن أنت أكرمت الكريم ملكته وان أنت أكرمت اللئيم تمرداً.



مراد الرئيس وزوجته واولادهما

تهريب أطنان من المفرقات رغم حظر استخدامها

«يحرقون المال» في رام الله بحجة الفرغ



محافظ رام الله والبيرة د. ليلي غنام تشرف على عملية ائتلاف المفرقات

حياة وسوق
منتصر حمدان

لا تكاد تخلو ليلة من ليالي صيف رام الله من مشاهدة المفرقات أو سماع أصوات تفجيرها، رغم أن بيعها واستخدامها ممنوعان رسمياً.

وينفق الفلسطينيون «أموالاً طائلة جداً» على

شراء أطنان من المفرقات المهربة من إسرائيل والمستوطنات، حسب تقديرات مصادر رسمية في محافظة رام الله والبيرة.

أحد التجار (تحدث لـ «حياة وسوق» بشرط عدم ذكر اسمه) قدر حجم تجارته في المفرقات بمئة ألف شيقل على الأقل. وقال مواطنون إن ليلة عرس واحدة تكلف ألفاً من الشواقل ثمناً للمفرقات.

وتعتبر مناطق الريف سوقاً استهلاكية كبيرة للمفرقات باعتبار أن أغلبية التجار في تلك المناطق لا يتقيدون تماماً بالتعليمات والإجراءات القانونية الصادرة عن الجهات الرسمية بهذا الخصوص إضافة إلى عدم قدرة طواقم الرقابة والتفتيش على أداء مهامها في تلك المناطق دون تعرضها للملاحقة من قبل قوات الاحتلال التي تغض الطرف عن هذه الممارسات كون المستفيد المباشر منها هم التجار الإسرائيليون، إضافة إلى أن عدداً من المواطنين والتجار على حد السواء أشاروا إلى أن العديد من هذه المفرقات تصل إلى أسواقنا في الضفة من المستوطنات بواسطة تجار ومهربين يتولون إدارة هذه العملية.

وحسب المعلومات التي جمعها «حياة وسوق» حول هذه الظاهرة، فإنه رغم الحاجة لضبط هذه الظاهرة ورغم إصرار الجهات الرسمية على محاربتها إلا أنه تبين عدم وجود إحصائيات ومعلومات رسمية موثقة حول حجم ما تنفقه من أموال على شراء هذه المفرقات والكميات التي يتم ادخالها لاسواقنا.

وبناءً على المعلومات الميدانية التي جمعت فإن الحديث يدور عن تباين أسعار تلك المفرقات وفق أنواعها وأحجامها، حيث يؤكد التجار أن سعر الكرتونة الواحدة من المفرقات لا يقل عن 50 شيقلا في حين أن بعض أنواعها يصل سعرها إلى 3000 شيقل فما فوق، كما يصل سعر بعض الأنواع التي تستخدم في المهرجانات والاحتفالات الوطنية العامة يصل إلى ما يزيد عن 10 آلاف شيقل للون الواحد.

وكشف مدير دائرة الصحة والسلامة في محافظة رام الله والبيرة، خليل فلنة، لـ «حياة وسوق»، عن أن طواقم المحافظة والضابطة الجمركية نجحوا في الفترة التي سبقت إعلان نتائج امتحانات الثانوية العامة لهذا العام في ضبط قرابة 3.5 طن من هذه المفرقات، الأمر الذي يؤشر إلى طبيعة هذا النوع من التجارة خاصة أن تجاراً يحاولون ادخال المفرقات للأراضي الفلسطينية بصورة غير قانونية.

ويقول فلنة: «صحيح أننا قمنا بضبط هذه الكمية إلا أن حجم ما يتم فرقتة في الهواء في نفس الفترة يقدر بضعفي ما تم ضبطه»، الأمر الذي يؤشر إلى أنه جرى تهريب قرابة 10 أطنان من هذه المفرقات للأراضي الفلسطينية قبل إعلان نتائج الثانوية العامة.

وأضاف فلنة: «نسعى جاهدين لمواجهة هذه الممارسات والمسلكيات التي تفتقر للمسؤولية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة أننا نتحدث عن أموال طائلة يتم إهدارها على شراء هذه المفرقات وإطلاقها في الهواء دون أية فوائد تذكر»، موضحاً أن المحافظة اتخذت قرارات صارمة بهذا الخصوص في إطار ملاحقة كافة التجار والمهربين الذين يقومون بإدخالها للأراضي الفلسطينية.

ويقول فلنة: «المحافظة قررت حظر هذه المفرقات ولا عودة عن هذا القرار، والأمر الآن هو تكثيف إجراءات الرقابة والتفتيش عليها خاصة أن استخدامها يكون محصوراً في مناسبات واضحة ومحددة».

وتعتبر منطقة الرام شمال القدس والتي تصنف فلسطينياً ضمن المناطق

المفرقات مربحة مالياً خاصة في ظل الإقبال على شرائها واستخدامها من اناس وعائلات مقتدرين مالياً، موضحاً أنه كان في بعض الفترات يستثمر أموالاً تصل إلى 100 ألف شيقل لشراء كميات من هذه المفرقات وبيعها للمواطنين أو لصغار التجار خاصة في مناطق الريف.

وأضاف: «صحيح أن المحافظة منعت المتاجرة أو تهريب أو بيع المفرقات لكن في الوقت ذاته يوجد إقبال كبير من المواطنين على طلبها وهذا يبدد إلى حد كبير تعليمات وإجراءات الجهات الرسمية في ملاحقتها».

وتابع: «حينما يأتي مواطن ويطلب مني على سبيل المثال 20 كرتونة من الحجم الصغير للمفرقات لاستخدامها في عرسه، فإنني انظر لحجم الربح الذي أحققه في حين أن ذلك المواطن يكون مسؤولاً أمام الجهات الأمنية والرسمية عن استخدامها». ويتخذ ذلك التاجر احتياطات لمواجهة ملاحقة الأجهزة الأمنية وطواقم الرقابة والتفتيش عبر تجنب بيع هذه المواد إلا لانس يعرفهم حق المعرفة ولا يبيعها لأي شخص لا يعرفه.

وتعكس أقوال ذلك التاجر أمام تحمل المواطنين مسؤولياتهم إزاء ضبط هذه الظاهرة المقلقة، وزيادة وعيهم بالامتناع عن شرائها أو استخدامها.

ويدعم ذلك التاجر ذلك بالقول «إذا لم نجد من يشتري تلك المواد فإننا سنتوقف فوراً عن جلبها لاسواقنا لكي نتجنب الخسارة».

ويؤكد أن أغلب تلك المواد تصل إلى محافظة رام الله والبيرة عبر منطقة الرام من خلال تجار ومهربين لبضائع ومنتجات إسرائيلية بما فيها المفرقات، في حين يؤكد فلنة بأن مشاكل المعابر والنقاط الحدودية التي لا تسيطر عليها السلطة الوطنية تعتبر أحد العقبات والصعوبات التي تحول القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة والتي تتم بصورة عشوائية.

«الرامية» كونها لا تخضع لصلاحيات السلطة الوطنية بالكامل في حين أن تجاراً إسرائيليين أو من حملة الهوية المقدسية يستخدمونها كنقطة عبور للبضائع والمواد المهربة إلى محافظة رام الله والبيرة بما في ذلك المفرقات بأنواعها المختلفة.

ويرى المواطن محمد مصيطف «75 عاماً» أن «الأمر له تداعيات أمنية خطيرة»، مشدداً على أهمية الدور الذي يقع على كاهل السلطة الوطنية ومؤسساتها المختلفة في توعية المواطنين إزاء هذه الظاهرة الخطيرة.

ويعكس رأي مصيطف آراء أغلبية الأهالي في محافظة رام الله والبيرة الداعمين لإجراءات المحافظة في ضبط هذه الظاهرة وتحديد ملاحقة التجار والمهربين وإيقاع العقوبات القاسية بحقهم كونهم يعرضون الأهالي وأطفالهم للخطر.

ويتفق المواطن محمود حربي صاحب محل تجاري لبيع الألعاب للأطفال في مدينة البيرة، مع أهمية اتخاذ إجراءات صارمة بحق كل المتورطين بتهريب أو بيع مثل هذه المواد، مشيراً إلى أن المشاركة في العديد من الأعراس على سبيل المثال يظهر حجم الأموال الطائلة التي تنفق على شراء المفرقات واستخدامها دون أية فوائد في حين تلحق الأذى والضرر بالمواطنين وتسبب أزعاجهم حتى وهم في غرف نومهم.

وأشار إلى أنه شارك في أحد الأعراس المحلية ليجد أن العريس عمد إلى جلب خبراء من حملة الهوية الإسرائيلية للاشراف على إطلاق المفرقات، موضحاً أن عائلة العريس انفقت قرابة 10 آلاف شيقل في تلك الليلة لوحدها.

أحد التجار الذي كان لفترة طويلة يبيع مثل هذه المفرقات في سوق رام الله قال بعد أن رفض التعريف باسمه تحسباً للملاحقة، لـ «حياة وسوق»، «تجارة

العطاء لا تحده الهدية

جوال... لا للمستحيل.

